الأمم المتحدة

A/C.3/72/SR.40

# الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
12 January 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثالثة**

**محضر موجز للجلسة الأربعين**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٥:٠٠

*الرئيس:* السيد غونارسون ..... (أيسلندا)

## المحتويات

البند ٦٤ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

17-19298 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

*افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠.*

**البند ٦٤ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية**

١ - **السيد غراندي** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قال إن هناك أكثر من ٦٦ مليون لاجئ في العالم، ويستضيف كل بلد من بلدان عديدة أكثر من مليون لاجئ. فقد اقتلعت النزاعات المتشابكة أشخاصا من أوطانهم الأصلية على نطاق مناطق بأكملها، وتدفع الأزمات المستمرة منذ عقود جيلا جديدا من الأطفال والشباب إلى الإقدام على رحلات محفوفة بالمخاطر بحثا عن السلامة. وأصبح موضوع اللاجئين والهجرة محوريا بالنسبة للسياسة الوطنية والدولية ويؤدي دورا هاما في العلاقات الثنائية بين الدول. وقد اعتمد قادة العالم خطة جسورة ورؤيوية لمعالجة الحالة، اتخذت شكل إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين الصادر عام ٢٠١٦. ومع ذلك لا يزال يواجه ملايين من الرجال والنساء والأطفال الذين شرُدوا من ديارهم حالة عدم يقين، بلا أمل يُذكر في إيجاد حل لهم.

٢ - وأضاف قائلا إن أكثر من مليوني لاجئ غادروا بلدانهم الأصلية حتى الآن في عام ٢٠١٧ نتيجة لأزمات جديدة أو متكررة. ويشمل هذا الرقم أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ من ميانمار دخلوا بنغلاديش فرارا من موجة جديدة من العنف المدمر. ويلزم دعم إضافي من المانحين لتمويل عملية التعامل الجارية مع حالة الطوارئ الكبرى هذه، ويجب اتخاذ إجراءات مبكرة وحازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للمأساة وتمهيد السبيل لعودة اللاجئين إلى ميانمار بسلام وكرامة وطوعا.

٣ - واستطرد قائلا إن الأزمة الموجودة في جنوب السودان أصبحت أشد وأكثر تعقيدا. فالناس تخلى عنهم قادتهم السياسيون ويعيشون في حالة بؤس ويأس. وقد بلغ عدد المشردين ٤ ملايين شخص، أو ما يمثل ثُلث عدد السكان، مقارنة بما كان يقدّر بـ ٤,٥ ملايين شخص في ذروة الحرب الأهلية قبل الاستقلال. وتُبقي البلدان المجاورة من قبيل إثيوبيا وأوغندا والسودان وكينيا على حدودها المفتوحة، وتنفّذ سياسات تدريجية وسخية بشأن اللاجئين، ولكن الدعم الدولي لا يساير الاحتياجات الهائلة الناجمة عن أثر الأزمة على الخدمات والاقتصادات والبنى التحتية المحلية في تلك البلدان.

٤ - وأردف قائلا إن العنف في مقاطعة كاساي وغيرها بجمهورية الكونغو الديمقراطية تسبّب في وجود ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ في عام ٢٠١٧، وتضاعف عدد الأشخاص المشردين داخليا في البلد منذ عام ٢٠١٥ بحيث بلغ ٤ ملايين شخص تقريبا. ويجري توسيع نطاق العمليات الإنسانية، ولكن ثمة حاجة إلى دعم من المانحين أكبر بكثير وإلى جهود سياسية أكبر للقضاء على الأزمة المتزايدة. كما أدى تصاعد العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى حدوث زيادة في التشريد الداخلي قدرها ٥٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦. فمجموع عدد الأشخاص المشردين داخل البلد وخارجه يتجاوز الآن مليوناً، وغادر أكثر من ١٢ ٠٠٠ لاجئ البلد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وحده. وتباطأ أيضا إحراز تقدم صوب حل الأزمة القائمة في مالي.

٥ - وتابع كلامه قائلا إن عددا من الأزمات الطويلة الأمد ما زال مترسخا. فمئات الآلاف من الأشخاص قد اقتُلعوا من أوطانهم الأصلية نتيجة للنزاع والجفاف الشديد في الصومال، رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة لتحسين الأمن وسيادة القانون. وبلغ عدد الخسائر في أرواح المدنيين في أفغانستان أعلى مستوى له منذ أكثر من عقد، وما زال أكثر من ٢,٣ مليون لاجئ أفغاني موجودين في باكستان وجمهورية إيران الإسلامية. وتدخل النزاعات الموجودة في الجمهورية العربية السورية والعراق، والمسؤولة عن رُبع التشريد القسري على نطاق العالم، أطوارا جديدة معقدة. وهناك ما يقرب من ٣ ملايين شخص مشردون داخليا في اليمن، في الوقت الذي يواجه فيه ذلك البلد مجاعة وشيكة، ويتعامل مع تفشي الكوليرا على نطاق كبير، ويتعرض يوميا لأثر حرب تُشنّ مع تجاهل سافر لأرواح المدنيين.

٦ - ومضى قائلا إن عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال في أمريكا الوسطى يتنقلون بحثا عن ملاذ من عنف العصابات. وما زال اللاجئون والمهاجرون من إريتريا والصومال وغيرهما يواجهون استغلالا وسوء معاملة جسيمين على طول الطريق من منطقة وسط البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا، الممتد من جنوب الصحراء الكبرى خلال ليبيا إلى إيطاليا. كما شُرّد مئات الآلاف من الأشخاص من أوكرانيا وبوروندي وجمهورية فنزويلا البوليفارية وأماكن أخرى.

٧ - وأكد أن العالم سيظل يواجه أزمات تشريد جديدة ما لم تُعالَج المشكلة معالجة تتسم بوحدة الغرض. وقال إن حماية اللاجئين تتآكل في كثير من البلدان والمناطق نتيجة للاستجابات المجزأة التي كثيرا ما تكون انفرادية وتقف وراءها مآرب سياسية قصيرة

الأجل. ومع حلول الديماغوغية غير المسؤولية محل القيادة المبدئية، أغلقت بعض الدول حدودها واعتمدت سياسات الردع والإقصاء. ومع ذلك كانت هناك أيضا موجة موازية من التضامن مع اللاجئين، مترسخة في المجتمع المدني وكثيرا ما تُعزز من خلال القيادة القوية من قِبَل العُمَد، وكبار رجال الأعمال، وشخصيات عامة أخرى. والأهم أن البلدان الرئيسية المضيفة للاجئين ظلت تُبدي مستويات غير عادية من السخاء والالتزام فيما يتعلق بحماية اللاجئين. والتحدي الرئيسي الذي يمثل لُب إعلان نيويورك هو مساعدة البلدان المضيفة للاجئين بدعم جهودها، وتعزيز حماية أعداد كبيرة من اللاجئين في أراضيها، والتخفيف من أثر وجودهم فيها، وتقاسم المسؤولية حقاً.

٨ - ووصف إعلان نيويورك بأنه إعادة تأكيد حازمة لقيمتي التضامن والحماية. وقال إن التدابير الإنسانية لا تزال أساسية لإنقاذ الأرواح والتصدي للأثر الفوري لتدفق اللاجئين، مثلما تدلل على ذلك الحالة الراهنة في بنغلاديش. بيد أن تلك التدابير يجب أن تكون مرتكزة على استثمار ودعم أوسع نطاقا ومستدامة بهما. وفي هذا الصدد، يوفر إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين المرفق بإعلان نيويورك نموذجا جديدا يجعل حقوق اللاجئين ومصالحهم وإمكاناتهم في بؤرة استجابة شاملة ويشمل طائفة واسعة من الأدوات والجهات الفاعلة. ويسلّم أعضاء اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بالحاجة إلى التخفيف من الضغط على البلدان والمجتمعات المضيفة، وتحسين اعتماد اللاجئين على أنفسهم، وزيادة معدّل إعادة التوطين في بلدان ثالثة، وتهيئة ظروف تفضي إلى العودة الطوعية. وهذه الأولويات، التي تتسم جميعها بالإلحاحية والأهمية المتساوية، ترتكز على الالتزام الأساسي باستقبال اللاجئين وتوفير الحماية لهم. وتحقق البلدان التي تمتثل لذلك الالتزام منفعة عامة عالمية، ويجب دعم مساهمتها على المستوى الدولي بتقاسم المسؤولية وبأعمال التضامن التي يمكن التنبؤ بها والمستدامة. ويجري تنفيذ ذلك النهج الجديد إلى جانب إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتطوير الإصلاحات التي يجريها الأمين العام في مجالي السلام والأمن، التي تشدد تشديدا أكبر على منع النزاعات والتخفيف منها وعلى الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام.

٩ - وأوضح أن إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين تطبقه إثيوبيا، وأوغندا، وبليز، وبنما، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجيبوتي، والصومال، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وكينيا، والمكسيك، وهندوراس، بدعم مالي وتقني من المانحين والمنظمات الشريكة. وقال إنه يجري أيضا بذل جهود لتنفيذ الإطار على الصعيد الإقليمي لمعالجة حالة تشريد الصوماليين، وتعزيز الحماية، والعمل على إيجاد حلول في أمريكا الوسطى والمكسيك. وهذه الجهود، اقترانا مع الدروس التي ستُستخلص من المشاورات المواضيعية الجارية وغيرها من النُهج الشاملة التي اتُبعت في مختلف أنحاء العالم، ستسفر عن اتفاق عالمي قوي بشأن اللاجئين يمكن أن يدفع إلى تغيير مُجدٍ، بشرط اتخاذ إجراءات ملموسة للوفاء بالالتزامات المتعهد بها. وتبدي البلدان والمجتمعات التي تستقبل اللاجئين وتستضيفهم سخاءً باهرا، ويُنفذ الكثير منها سياسات لتعزيز إدماج اللاجئين واعتمادهم على أنفسهم. بيد أن أسس تلك الاستضافة تضعف حتماً في غياب دعم مستمر وتقاسم المسؤوليات على صعيد دولي. ولذا من الضروري توسيع نطاق الجهود في ذلك الصدد بسرعة من خلال أدوات مالية جديدة تتسم بالكفاءة ويمكن نشرها على وجه السرعة، ومشاركة الجهات الفاعلة الإنمائية والقطاع الخاص مشاركة مبكرة، وتوسيع نطاق الاستفادة من إعادة التوطين وغير ذلك من الحلول التي توفرها بلدان ثالثة.

١٠ - وواصل كلامه قائلا إنه بالنظر إلى محورية العمل والتمويل الإنمائيين بالنسبة للإطار الجديد، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعزز العديد من التحالفات الرئيسية. ففي هذا الصدد، ستغيّر آلية القروض الميسرة التابعة للبنك الدولي وتخصيص ذلك البنك بليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة من خلال مؤسسته الإنمائية الدولية كمنح وقروض للبلدان المنخفضة الدخل التي تستضيف لاجئين قواعد اللعبة في نهج بناء قدرة اللاجئين على الصمود ودعم البلدان والمجتمعات المضيفة لهم. وتعمّق المفوضية أيضا شراكاتها مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية وغيرها من الشركاء في التنمية. كما تساعد الوكالات الإنمائية الثنائية البلدان المضيفة على إدراج اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم في خطط التنمية الوطنية، تماشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومبدأ عدم تخلُّف أحد عن الرَكْب. وتحسّن المفوضية أيضا عملها مع وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وقطاع الشركات، والهيئات الخيرية، والجماعات الدينية، والمؤسسات الرياضية، وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. ووجود شراكات قوية مع كيانات من قبيل المنظمة الدولية للهجرة أمر هام للاستفادة على نحو كامل من الأدوار التكميلية في الحالات المختلطة التي تشمل كلا من اللجوء والهجرة. ويتيح مركز المنظمة الدولية للهجرة الجديد كمنظمة ذات علاقة

بالأمم المتحدة، ووضع مواثيق عالمية بشأن اللاجئين والهجرة فرصتين هامتين لزيادة توضيح الأدوار.

١١ - وأكد أن السعي المبكر إلى إيجاد حلول هو أمر محوري أيضا للإطار الجديد. وقال إن نصف مليون لاجئ فقط استطاعوا العودة إلى أوطانهم في عام ٢٠١٦، وقام بعضهم بذلك في ظل ظروف أقل من مثالية. وما زال الضغط من أجل العودة السابقة لأوانها يمثل شاغلا وقد يزيد. ففي الجمهورية العربية السورية، مهّدت العمليات العسكرية الطريق للعودة التلقائية لأعداد كبيرة من الأشخاص المشردين داخليا وعدد صغير من اللاجئين، ولكن معظمهم يعودون إلى ظروف دمار تام في غياب بدائل قابلة للتطبيق. وعلاوة على ذلك، شُرد ١,٨ مليون سوري حديثا خلال الفترة ما بين شهري كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ومع ذلك، تظهر دلائل على الصمود داخل البلد وخارجه، يجب تعزيزها. ومع أنه من السابق لأوانه تشجيع العودة إلى الوطن، ينبغي تكييف الاستجابة من أجل دعم الأشخاص الموجودين في البلد الذين يجدون لأنفسهم مسارات نحو الحلول. وفي الوقت ذاته، من الأهمية بمكان مواصلة توفير الحماية والدعم الدوليين للاجئين السوريين أثناء عملية الانتقال المعقدة. فالخطة الإقليمية المشتركة بين الوكالات للاستجابة لاحتياجات اللاجئين وتعزيز قدرتهم على الصمود ممولة بنسبة لا تتجاوز ٤٩ في المائة، كما أن الأموال المتاحة لها أقل حاليا بمقدار ١٨٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة مما كانت في نفس الوقت في العام الماضي.

١٢ - وذكر أن عنصر القدرة على الصمود من عناصر الخطة، الذي يرمي إلى سد الفجوة بين التدابير الإنسانية والتدابير الإنمائية، ممول بنسبة لا تتجاوز ٣٩ في المائة. وحذّر من أن شواغل الحكومات المضيفة بشأن تناقص التمويل، والأثر الطويل الأجل لوجود لاجئين بصفة مستمرة، يمكن أن يسفرا عن زيادة الضغط على اللاجئين لكي يعودوا إلى أوضاع هشة. وقال إنه لذلك يدعو المانحين إلى مضاعفة الدعم الذي يقدمونه والحفاظ عليه. وينشأ استقرار أكبر أيضا في بعض مناطق العراق وحوض بحيرة تشاد، وإن كانت لا تزال تظل هناك مخاطر كبرى بشأن الحماية. ويجب أن تكون العودة إلى تلك المناطق طوعية تماما وينبغي ألا تتجاوز مستوياتها قدرة البلدان على استقبال عائدين واستيعابهم.

١٣ - وأكد أن إيجاد حلول للاجئين في مثل هذه الحالات أمر يرتبط ارتباطا وثيقا بتعزيز الحماية وتأمين حلول للأشخاص المشردين داخليا. وقال إن المفوضية تعمل على كفالة وفائها على نحو يمكن التنبؤ به وباستمرار بالمسؤوليات التي أخذتها على عاتقها في ظل الترتيبات القائمة المشتركة بين الوكالات. وسيتيح الاحتفال في عام ٢٠١٨ بالذكرى السنوية العشرين لصدور المبادئ التوجيهية التي تنظم أحوال المشردين داخليا فرصة لحشد الدعم لمساعدة الدول على تنفيذ المبادئ التوجيهية في القانون والسياسة والعمل.

١٤ - كما أكد أن إعادة التوطين يجب أن تؤدي دورا هاما أيضا في حل أزمة اللاجئين. وقال إن ما يقرب من ١,٢ مليون لاجئ في العالم يحتاجون إلى إعادة توطين، ولكن من المتوقع أن يتاح بحلول نهاية عام ٢٠١٧ ما لا يتجاوز ٨٠ ٠٠٠ مكان لإعادة التوطين، وهو ما يقل عن نصف العدد الذي تم توفيره في عام ٢٠١٦. ويجب التصدي لهذا الوضع المقلق وينبغي زيادة المسارات القانونية الأخرى للتوطين في بلدان ثالثة، لأنه من المهم عرض بدائل حقيقية عن الرحلات الخطرة التي تجري على أيدي المهربين والمتجرين بالبشر، بما في ذلك على طول طريق وسط البحر الأبيض المتوسط. وهو يرحب، في هذا الصدد، بتيسير حكومة النيجر آلية جديدة للمرور العابر في حالات الطوارئ من أجل الأشخاص المحتاجين إلى حماية دولية. وتعزز مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة مشاركتهما على طول الطريق بأكمله، وبخاصة في ليبيا، لتحسين الحصول على الحماية والاستفادة من حلول. ويجب استكمال تلك الجهود وتعزيزها باستثمارات إنمائية وأمنية محددة الهدف من أجل معالجة قضيتي التهريب والاتجار بالبشر، ومساعدة الدول على تعزيز نُظم حماية اللاجئين ودعمهم. ولا يزال عمل المفوضية في ليبيا تعيقه أوجه قصور الأمن والحوكمة وغيرها من تقييدات العمل الإنساني، وإن كان يُحرز تقدم.

١٥ - ومضى قائلا إنه يجري أيضا إحراز تقدم بشأن مسألة انعدام الجنسية. فأكثر من ٦٠ ٠٠٠ شخص قد اكتسبوا جنسية أو أُقرت جنسيتهم في عام ٢٠١٦. فقد وُوفق على إصلاحات سياساتية في إكوادور، والبرازيل، وتايلند، وكينيا، ومدغشقر، وأعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبلدان البحيرات الرئيسية. ومع ذلك لا يوجد تصميم على معالجة حالات انعدام الجنسية الكبرى المطولة. ويؤدي تزايد التشريد القسري أيضا إلى زيادة المخاطر ذات الصلة، بما في ذلك الحرمان التعسفي من الجنسية. ويرتبط انعدام جنسية اللاجئين من طائفة الروهينغا الذين لاذوا بالفرار إلى بنغلاديش ارتباطا وثيقا بتقييدات حرية أفراد طائفة الروهينغا في التنقل، وحصولهم على

الخدمات الأساسية وعلى سُبل للعيش في ميانمار، ويمثل بالتالي جانبا رئيسيا من جوانب التمييز والإقصاء اللذين تعرضوا لهما منذ عقود. ويتمثل حل محنتهم في عودتهم الطوعية الآمنة الكريمة إلى ميانمار. بيد أن ذلك لن يتسنى أو يستمر بدون إعادة أمنهم وحقوقهم، بما في ذلك من خلال تسوية مسألة انعدام جنسيتهم، في سياق تنمية شاملة تتصدى للفقر المترسخ الذي تعاني منه جميع المجتمعات في ولاية راخين. وكرر الإعراب عن استعداد المفوضية لتوفير الخبرة والمشورة والدعم لبنغلاديش وميانمار في جهودهما المستمرة لحل الأزمة وللتخطيط، بوجه خاص، لإعادة اللاجئين إلى وطنهم.

١٦ - وقال إن ولاية المفوضية المتمثلة في تأمين الحماية وإيجاد حلول للتشريد ومنع انعدام الجنسية وإيجاد حل له لا تزال مستمرة وستظل المحرّك لعمل المفوضية. ولكن بات ضروريا التفكير بعناية في المساهمة المعينة التي ينبغي أن تقدمها المفوضية، بعد أن بدأ النهج الشامل المقترح في إعلان نيويورك يترسخ، وبعد أن أصبحت طائفة أوسع من الكيانات تشارك في معالجة قضية تدفقات اللاجئين. وسيظل عمل المفوضية يشكّله السند القانوني والسياساتي والتشغيلي والأخلاقي المجسد في ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتمثلة في توفير الحماية وإيجاد حلول للاجئين، واختصاصها الدولي العابر للحدود، ووجودها الميداني القوي، وقُربها من الأشخاص المشردين وعديمي الجنسية. ويجب أن يظل الوفاء بهذه الولاية منطويا على مشاركة قوية على المستوى التشغيلي. وفي الوقت ذاته، من المهم تحديد المجالات التي يجب أن تتخذ فيها المفوضية إجراءات مباشرة والمجالات التي ستضيف فيها القيمة الأكبر بمساعدة جهات فاعلة أخرى على الإسهام بخبرتها ومواردها. وقال إنه أطلق في هذا الصدد مجموعة من المبادرات الإصلاحية للحفاظ على قدرة المفوضية على التكيف وتعزيزها. وتتضمن هذه المجموعة استعراضا لتصميم مقر المفوضية وهيكلها وعملياتها لزيادة كفاءتها ومواءمة وظائفها على نحو أفضل لتوفير الدعم الأمثل للعمليات الميدانية؛ وإصلاحا كبيرا لنُظم الموارد البشرية الخاصة بها؛ ومجموعة من التدابير لزيادة تشجيع الإدماج والتنوع والمساواة بين الجنسين. ويجري تحسين قدرة المفوضية على توفير بيانات ذات جودة عالية فيما يتعلق باللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم، وأُطلقت في الآونة الأخيرة مبادرة مشتركة هامة مع البنك الدولي. وتُسهم المفوضية باستثمارات كبيرة في تدخلات معتمدة على التحويلات النقدية، مع التشديد بوجه خاص على المنابر المشتركة بين الوكالات التي يديرها القطاع الخاص. وتواصل المفوضية أيضا تعزيز نُظمها الإشرافية، بما في ذلك من خلال مبادرة جديدة طموحة لإدارة المخاطر.

١٧ - ومضى قائلا إن التبرعات للمفوضية بلغت في عام ٢٠١٦ مستوى مرتفعا غير مسبوق هو زهاء ٤ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، الأمر الذي رفع مجموع الأموال المتاحة إلى ٤,٤ بلايين دولار. بيد أن تلك السنة انتهت بقصور في التمويل نسبته ٤١ في المائة. والأموال المقدّر أن تكون متاحة فيما يتعلق بعام ٢٠١٧ تبلغ ٤,٢ بلايين دولار، الأمر الذي سيترك ٥٠ في المائة تقريبا من الاحتياجات غير ملبّاة، أما الصورة المتوقعة فيما يتعلق بعام ٢٠١٨ فهي أكثر غموضا حتى من ذلك، الأمر الذي يُجبر المفوضية على إجراء اختيارات شديدة الصعوبة. ويمثل قصور التمويل المتاح للأزمات المستمرة الكبرى، وبخاصة في أفريقيا، مصدر قلق بالغ. فعلى سبيل المثال، تموَّل برامج التصدي للحالة في بوروندي وللحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى حاليا على مستوى لا يتجاوز ١١ في المائة. ولذا فهو يناشد جميع الدول الأعضاء مواصلة الدعم المقدم منها وزيادته من خلال التمويل المرن وتقديم مساهمات مبكرة، تجنباً لعدم اليقين ولتمكين المفوضية من استخدام الأموال حيثما كانت الاحتياجات هي الأشد.

١٨ - وذكر أنه سيدرج ميثاقا عالميا مقترحا بشأن اللاجئين في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٨، على النحو المطلوب في إعلان نيويورك. وقال إن النص المقترح سيتكون من جزأين: إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، على النحو المبيّن في المرفق الأول لإعلان نيويورك، وبرنامج عمل سيعزز الإطار ويدعم تطبيقه في سياقات محددة. وقد أجريت عملية تشاورية قوية بهدف كفالة وجود تأييد توافقي من الدول الأعضاء للنص. ولا تتمثل الغاية في إدخال معايير جديدة، بل تتمثل بالأحرى في تحديد وتطوير الممارسات والآليات التي يمكن أن توفّر المعلومات اللازمة لما تقدمه البلدان المضيفة من حماية ودعم، وتعززه وتكمّله، وتدفع قُدماً التقدم المحرز صوب إيجاد حلول. وسيتيح حوار المفوض السامي بشأن تحديات الحماية الذي سيجري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ فرصة لتقييم التقدم المحرز في تطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين ونتائج العملية التشاورية. وفي أوائل عام ٢٠١٨ ستجري سلسلة من المشاورات الرسمية بشأن المسودة مع الدول الأعضاء لتحسين النص، مع مشاركة منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية بصفة مراقبين.

١٩ - واختتم كلمته قائلا إن اعتماد إعلان نيويورك كان اعترافا غير مسبوق على أعلى مستوى بالمسؤولية المشتركة عن معالجة قضية تدفقات اللاجئين وإيجاد حل لها. ويجب ترجمة الوعد الذي يجسده الإعلان إلى تدابير من خلال توفير ما يلزم من تمويل، ودعم تقني، وأماكن لإعادة التوطين، وغير ذلك من الأعمال الملموسة الخاصة بالمسؤولية المشتركة. ويجب اتخاذ تدابير عملية لكفالة سُبل الحصول على الحماية، ويجب اعتماد سياسات تدريجية تعزز إدماج اللاجئين واعتمادهم على أنفسهم. وثمة حاجة، قبل كل شيء، إلى عمل جماعي حازم لوضع نهاية للنزاعات الوحشية التي ما زالت تدفع أشخاصا كثيرين للغاية إلى ترك ديارهم، ولإيجاد حلول ملايين البشر الذين اقتلعوا من أوطانهم.

٢٠ - **السيدة هابتيمريم** (إثيوبيا): قالت إن وفد بلدها يقدّر الزيارة التي قام بها المفوض السامي لإثيوبيا مؤخرا، وبخاصة زيارته مخيّماً إثيوبيا للاجئين بمناسبة اليوم العالمي للاجئين. وتدعو إثيوبيا، بوصفها من أكبر البلدان المضيفة للاجئين، إلى إيجاد حلول طويلة الأمد لمسائل اللاجئين، وتحسين الحماية للاجئين. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، أصدرت إطارا للتعامل الشامل مع مسألة اللاجئين لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها في سياق إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، بما في ذلك فيما يتعلق بإدماج اللاجئين، وتصاريح العمل، والحصول على التعليم، والتسجيل المدني.

٢١ - وأضافت قائلة إنها تشاطر المفوض السامي ما يشعر به من شواغل بشأن فجوات التمويل، ومحدودية فرص إعادة التوطين في أفريقيا، ونقص الدعم الدولي للبلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين والتضامن مع هذه البلدان. وقد تلقت إثيوبيا تمويلا لما لا يتجاوز ٢٥ في المائة من إطارها للتعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، الأمر الذي من المرجح أن يؤدي إلى تخفيضات كبيرة في الإمدادات الغذائية للاجئين. وتساءلت عن الكيفية التي تعتزم بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كفالة توافر تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام وزيادة فرص إعادة التوطين في العملية المفضية إلى اعتماد الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وعما إذا كان من الضروري وضع إطار جديد لكفالة التمويل المنتظم لقضايا اللاجئين.

٢٢ - **السيدة ستينر** (النرويج): قالت إن وفد بلدها يشعر بالجزع من كثرة أعداد الأشخاص المشردين قسراً ومن طول أمد الكثير من حالات اللاجئين. وعلاوة على ذلك، فإنها توافق على أن إعلان نيويورك وثيقة بالغة الأهمية وأن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين لن يصبح الصك الذي يحتاج إليه العالم إلا إذا وافقت الدول جميعها على توزيع المسؤولية بالتساوي وعالميا. ويمثل تزايد الفجوة بين الاحتياجات الإنسانية والموارد المتاحة شاغلا جديا. وهي تتساءل عن الكيفية التي ستحشد بها المفوضية موارد إضافية وتقوم بترشيد التكاليف لدعم عمليات التعامل مع مسألة اللاجئين في المستقبل، بما في ذلك في تنفيذ إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين. وعلاوة على ذلك، من الأساسي أن تواصل المفوضية القيام بدور في حماية الأشخاص المشردين داخليا ومساعدتهم، لا سيما بالنظر إلى عدم وجود نهج دولي شامل للتعامل معهم. وسيكون من المثير للاهتمام معرفة الكيفية التي ستحسّن بها المفوضية استجابة منظومة الأمم المتحدة للأشخاص المشردين داخليا، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز التنسيق بين الوكالات الإنمائية والإنسانية.

٢٣ - **السيد حساني نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): أشار إلى النقص المستمر في تقديم الدعم للبلدان المضيفة، وتساءل عن السلطة التي تتمتع بها المفوضية وتؤهلها لتقييم أثر استضافة عدد كبير من اللاجئين ولقياس درجة عدم تحمُّل دول لنصيبها من العبء العالمي. وقال إنه أثناء المفاوضات بشأن إعلان نيويورك طُرح مقترح يدعو إلى استضافة بلدان ثالثة نسبة قدرها عشرة في المائة من لاجئي العالم ومهاجريه. وهو يتساءل عن سبب ممانعة بلدان بشدة أن تشارك في مخططات إعادة التوطين.

٢٤ - **السيدة العمادي** (قطر): قالت إن تقرير المفوض السامي يُبرز نطاق التحديات التي تطرحها ضخامة أعداد اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا على نطاق العالم. ويجب على المجتمع الدولي أن يلتزم التزاما جماعيا بمعالجة الأسباب الجذرية للتشريد، ودراسة سبب اضطرار ملايين كثيرة للغاية من الأشخاص لترك ديارهم، وأن يتعهد بالتصدي للتداعيات الإنسانية لتلك الظاهرة. ومن الأهمية بمكان أيضا إيجاد حلول سياسية للنزاعات والأزمات المتعددة الموجودة في مختلف أنحاء العالم والتي أدت إلى تدفقات ضخمة للاجئين والأشخاص المشردين داخليا، واتخاذ خطوات للتخفيف من العبء الواقع على كاهل البلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين. وفي الوقت ذاته، يجب بذل كل جهد ممكن لدعم حقوق الإنسان للاجئين والمهاجرين ولتيسير إدماجهم في مجتمعات البلدان المضيفة.

٢٥ - وأضافت قائلة إن حكومة قطر ومنظمات المجتمع المدني القطرية تواصل تقديم المساعدة الإنسانية للتخفيف من حالة أولئك

الأشخاص الضعفاء والعمل عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة المعنية، وذلك تماشيا مع التزامات الحكومة فيما يتعلق باللاجئين والأشخاص المشردين داخليا.

٢٦ - وطلبت إلى المفوض السامي أن يوضح آفاق تلبية احتياجات اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، وبخاصة مع تورط بلدان كثيرة للغاية في نزاعات وعدم قدرة كثير من البلدان المضيفة على استيعاب أي عدد إضافي من اللاجئين.

٢٧ - **السيد كاناي** (تركيا): قال إن الأزمات المطولة والتشريد الطويل الأمد أصبحا القاعدة الجديدة. ولذا فإن المفوض السامي مُحق في دعوته إلى استجابة محسّنة لقضايا اللاجئين، لأن على المجتمع الدولي أن يسعى إلى إيجاد طريقة جديدة للعمل. وهو يحث جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة على المشاركة بنشاط في إنشاء اتفاق عالمي بشأن اللاجئين ويحث الدول الأعضاء في الوقت ذاته على الاستفادة الكاملة من إمكانات إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين. وهو يأمل أن يسهم الاتفاق العالمي في إيجاد حلول شاملة حقا استنادا إلى الأطر القانونية الدولية القائمة وفي التقاسم المنصف للمسؤوليات والأعباء. وتؤيد تركيا زيادة حصص إعادة التوطين كوسيلة لفتح مسارات قانونية للأشخاص المشردين قسراً. ويتساءل عن نظرة المفوض السامي إلى الاتجاهات الراهنة في أعداد عمليات إعادة التوطين وعن الكيفية التي قد تتطور بها تلك الأرقام في الفترة المؤدية إلى اعتماد الاتفاق العالمي.

٢٨ - **السيد دي سوزا مونتيرو** (البرازيل): قال إن مشروع قانون الهجرة الذي اعتمده بلده في الآونة الأخيرة يجسّد الموقف الذي اتخذته البرازيل في المنتديات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك دعما لعدم تجريم الهجرة وحماية حقوق المهاجرين. ومنذ اعتماد إعلان كارتاخينا بشأن اللاجئين في عام ١٩٨٤، امتُدحت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للنهج الذي تتبعه فيما يتعلق باللاجئين. وتحضيرا للاعتماد المقترح لاتفاق عالمي بشأن اللاجئين، ستجتمع الدول الأعضاء الموجودة في تلك المنطقة في برازيليا في شباط/فبراير ٢٠١٨. وسيكون من المثير للاهتمام الاستماع إلى رأي المفوض السامي في إمكانية أن تسهم المشاورات الإقليمية في تحسين وضع اللاجئين، وبخاصة تلك التي تُعقد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢٩ - **السيد الحكيم** (العراق): قال إن بلده مندهش من الادعاء في تقرير المفوض السامي بأن أشخاصا كثيرين في العراق ما زالوا عديمي الجنسية، وذلك لأن العراق اتخذ عددا من الخطوات التشريعية لمكافحة انعدام الجنسية. وفي الواقع، يحق لكل طفل يكون أبوه عراقيا أو أمه عراقية الحصول على المواطَنة العراقية، بموجب القانون العراقي، بصرف النظر عما إذا كان قد وُلد داخل البلد أو خارجه. وعلاوة على ذلك، تنص المادة ١٨ من الدستور العراقي على حق جميع العراقيين في المواطنة، وتحظر سحب المواطنة العراقية المكتسبة عند المولد استنادا إلى أي أسس، وتجعل من حق جميع الأشخاص الذين أُسقطت عنهم مواطَنتهم أن يطالبوا بإعادتها لهم.

٣٠ - وأضاف قائلا إن حكومة بلده تقدّر أيما تقدير الجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمساعدة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في العراق، وتدعو إلى زيادة تقديم المساعدة لأولئك الأشخاص الضعفاء، وبخاصة مع اقتراب موسم الشتاء. وشدد على التزام حكومة بلده باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتيسير عودة جميع الأشخاص العراقيين المشردين داخليا إلى ديارهم بأمان.

٣١ - **السيدة موانغي** (كينيا): قالت إن كينيا استضافت أعدادا كبيرة من اللاجئين منذ عقود وتقدر دور شراكتها الطويلة الأمد مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في التخفيف من محنة الأشخاص المشردين قسرا ومنح اللاجئين ما يحتاجون إليه من اعتراف ووثائق. وأضافت قائلة إن مساهمة المفوضية ومبعوثها الخاص المعني بحالة اللاجئين الصوماليين في نجاح مؤتمر القمة الاستثنائي المعني بإيجاد حلول دائمة للاجئين الصوماليين، الذي عقدته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في نيروبي في آذار/مارس ٢٠١٧، جديرة بالذكر على وجه الخصوص، لأنها أدت إلى اعتماد إعلان نيروبي بشأن اللاجئين الصوماليين. وتساءلت عن التقدم الذي أحرزته المفوضية في حشد الدعم الدولي لمعالجة الأزمة الإنسانية في جنوب السودان، حيث أدى تجدد العنف، والجفاف، وخطر المجاعة إلى تفاقم حالة اللاجئين وفَرَض ضغوطا أكبر على البلدان المضيفة. واختتمت كلمتها قائلة إنها تود أيضا أن تعرف كيفية تشجيع الدول الأعضاء على تجاوز الخطابة والبدء في تقاسم عبء ومسؤوليات البلدان النامية التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين.

٣٢ - **السيد ميكاييلي** (أذربيجان): قال إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ينبغي أن توسع نطاق الدور الذي تقوم به من أجل الأشخاص المشردين داخليا؛ وإن المجتمع الدولي والأمم المتحدة ينبغي أن يعيدا دراسة نهجهما بأكمله تجاه أولئك الأشخاص. وسأل المفوض السامي عن الكيفية التي يتوقع بها أن يعالج الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين حالة الأشخاص المشردين

داخليا وعما إذا كان يعتقد أن من الممكن إنشاء إطار لحماية الأشخاص المشردين داخليا.

٣٣ - **السيد فوروموتو** (اليابان): قال إنه سيلزم نفس التضامن الذي أُبدي أثناء المفاوضات بشأن إعلان نيويورك في معالجة حالة اللاجئين والتشريد الراهنة. ولذا ترحب اليابان بالجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإنشاء الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وتنفيذ إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين. وتقف اليابان على أهبة الاستعداد لدعم التنفيذ بتقديم معرفة وخبرة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي. وتساءل عن العقبات التي تحول دون تنسيق الجهود بين قطاعات العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام وعن كيفية التغلب على تلك العقبات.

٣٤ - **السيد سيغوروسون** (أيسلندا): قال إن حكومة بلده وقّعت في عام ٢٠١٧ اتفاقا إطاريا بشأن التمويل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبالتعاون مع المفوضية، أعيد توطين ما يقرب من ٢٠٠ لاجئ سوري في أيسلندا، وثمة خطط لاستيعاب ٤٠ لاجئا سوريا إضافيا على الأقل في الشهور القادمة. وقد رحب البلد أيضا بعدد من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية من أفريقيا رأت المفوضية أنهم معرضون للخطر. وإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد ملتمسي اللجوء إلى أيسلندا في السنوات الأخيرة.

٣٥ - وأكد وجود دعم شديد في أيسلندا لبرنامج إعادة توطين اللاجئين السوريين. وقال إن الحكومة، والبلديات المحلية، والصليب الأحمر الأيسلندي، ومتطوعين من عامة الجمهور، كُلّفوا بمهمة مساعدة أسر فرادى، يؤدون جميعهم دورا في البرنامج. وهذا النهج المجتمعي يساعد اللاجئين على الاندماج في المجتمع ويعزز التفاهم الثقافي. ويتصرف المتطوعون واللاجئون كسفراء للبرنامج بتقاسم تجاربهم مع الأصدقاء والأسرة، الأمر الذي يساعد على مكافحة كراهية الأجانب وإذكاء الوعي. واختتم كلمته قائلا إنه يهمه أن يعرف ما يمكن أن تفعله أيسلندا غير ذلك لكفالة إدماج اللاجئين بنجاح.

٣٦ - **السيدة مبالا إيينغا** (الكاميرون): قالت إن وفد بلدها يرحب بالجهود الموصوفة في التقرير والرامية إلى إيجاد حلول مستدامة لأزمة اللاجئين. ويسرّه أن المواقف فيما يتعلق بمسألة الاختفاء القسري قد تغيّرت وأن البلدان المضيفة يقدّم لها دعم. وفي حين أن المساعدة الإنسانية والإنمائية ضرورية، ثمة حاجة أيضا إلى إيجاد حلول سياسية، بهدف منع النزاعات وحلّها.

٣٧ - وأضافت قائلة إنه كان هناك تدفق للاجئين إلى الكاميرون، وهو ما يمثل تحديا بالنظر إلى أن المجتمعات المضيفة تعاني هي نفسها. ولمعالجة هذه المسألة، بدأت الحكومة في العمل مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية لوضع خطط دورية للاستجابة الإنسانية تغطي أربع مناطق من الكاميرون. والقصد من الدعم التقني الذي تقدمه الحكومة هو تحسين التنسيق بين مختلف القطاعات وتيسير تنفيذ الأنشطة. وتمثل كفالة حصول أطفال اللاجئين وكذلك المجتمعات المضيفة على تعليم متواصل أولوية خاصة.

٣٨ - **السيد ماونغ** (ميانمار): قال إن وفد بلده يدرك تماما شواغل المجتمع الدولي بشأن تدفق اللاجئين من ميانمار إلى بنغلاديش. وتحاول حكومة بلده أن تتفهم أسباب ذلك التدفق. ويقول أفراد تقطّعت بهم السُبل على الحدود إنهم يريدون أن يعبروا إلى بنغلاديش بسبب الصعوبات التي يواجهونها في الحياة اليومية والشواغل المتعلقة بالسلامة والناجمة عن تناقص أعداد المسلمين في شمال ولاية راخين. ومع أن السلطات المحلية شجعتهم على البقاء وقدمت لهم تأكيدات بشأن توفير الغذاء والأمن، فإن الأفراد المعنيين أرادوا أن يتوجهوا إلى بنغلاديش وسافروا بمحض إرادتهم تماما.

٣٩ - وأضاف قائلا إن حكومة بلده ستواصل تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين بهدف معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة. وتلتزم ميانمار بكفالة عودة اللاجئين الطوعية الآمنة الكريمة. ويحق لجميع الأفراد الذين توجد لديهم أوراق هوية صادرة من سلطات ميانمار أو القادرين على تقديم أدلة على أنهم عاشوا في ميانمار، من قبيل سندات الملكية، أو سجلات الانتظام في المدارس، أن يعودوا إلى ميانمار. ولا يوجد حد لعدد الأشخاص الذين يمكن إعادتهم إلى الوطن. وفي حالة وجود خلاف بشأن أحقية فرد معين في العودة إلى ميانمار، ينظر كلا الجانبين في جميع الوثائق والمعلومات ويتوصلان إلى اتفاق.

٤٠ - واستطرد قائلا إن ميانمار ستلتمس خدمات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عند الضرورة. ولتحسين كفاءة عملية الإعادة إلى الوطن، شارك مسؤولوها في الآونة الأخيرة في حلقة عمل بشأن الإعادة الطوعية إلى الوطن نُظمت بمساعدة المفوضية. ويمضي قُدما على نحو جيد عمل لجنة التنفيذ ومؤسسة الاتحاد للمساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية.

٤١ - **السيد قادري** (المغرب): قال إن وفد بلده سيرحب بتقديم معلومات إضافية عن التوجهات الاستراتيجية التي حددتها مفوضية

الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتوجه عملها في السنوات الخمس المقبلة، وبخاصة أي توصيات محددة ترد فيها.

٤٢ - وأضاف قائلا إن اعتماد اتفاق عالمي بشأن اللاجئين يمثل فرصة فريدة. وتوافق الدول الأعضاء على وجود حاجة إلى إعادة التفكير في طريقة معالجة أزمات اللاجئين. وسيهم وفد بلده أن يعرف فوائد اتفاق من هذا القبيل، بالنظر إلى أن اللاجئين محميون بالفعل بموجب القانون الدولي. فما هو الأثر الذي سيكون للاتفاق على أرض الواقع وما هي أنواع الأحكام التي سيتضمنها؟

٤٣ - **السيد ساروفا** (بابوا غينيا الجديدة): قال إن وفد بلده يرحب بالتوجهات الاستراتيجية التي حددتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ويتساءل عما يمكن أن تفعله الدول الأعضاء لدعمها. وقد أحاطت بابوا غينيا الجديدة علما بجهود المفوضية الرامية إلى تعزيز مصداقية عملية إعادة التوطين والثقة فيها، بما في ذلك ببدء مشروع الابتكار في مجال إعادة التوطين، وذلك لأن لديها عددا قليلا من اللاجئين الذين تلزم إعادة توطينهم. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أُغلق مركز معالجة حالات ملتمسي اللجوء ويقوم البلد حاليا بتحديد أماكن لإعادة التوطين. ولذا سيهُم وفد بلده أن يعرف المزيد عن المشروع.

٤٤ - **السيد غراندي** (مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين): قال إنه يشعر بالتشجيع من استعداد دول أعضاء لاستضافة أعداد كبيرة من اللاجئين، وتقديم دعم مالي، وعرض أماكن لإعادة التوطين، ومن دعمها للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، بما في ذلك طريقة وضعه. وسيركز الاتفاق على التذييل الأول لإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، وسيتضمن برنامج عمل يتناول المسائل العملية. ومع أن عملية وضع الاتفاق تجري في جنيف، فإن المفوضية تلتزم بإبقاء الوفود في نيويورك على علم، وستقدم إحاطة مفصلة لها في كانون الأول/ديسمبر، قبل بدء المشاورات الرسمية.

٤٥ - وأضاف قائلا إن التوجهات الاستراتيجية للمفوضية تمثل مجالات العمل التي تركز المفوضية جهودها فيها، وهي ''الحماية''، و ''الاستجابة''، و ''الإدماج''، و ''التمكين''، و ''الحل''، وهذا الأخير هو الذي يُعتبر، إلى جانب ''الحماية''، أهم التوجهات الاستراتيجية. والاتفاق صك سياسي. ولن تكون له قيمة معيارية ولن يحل محل الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين أو أي صك قانوني آخر. فالمقصود به هو، بالأحرى، تحسين التنسيق، وحشد الدعم، ومساعدة الدول الأعضاء على إيجاد حلول للتشريد القسري.

٤٦ - واستطرد قائلا إنه يشيد بالدول التي تشارك في مبادرات إضافية تتعلق بالاتفاق، من قبيل إعلان نيروبي بشأن اللاجئين الصوماليين والاجتماع الذي سيُعقد في برازيليا في شباط/فبراير ٢٠١٨، الذي سيشارك فيه. وأشار إلى أنه كان في هندوراس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بمناسبة صدور إطار إقليمي هام. وأكد أن هذه المبادرات ستسهم في الاتفاق بالاستفادة من الدروس المستخلصة منها.

٤٧ - واستطرد قائلا إن الجهات الفاعلة الإنمائية، وفي المقام الأول البنك الدولي ولكن أيضا مكاتب التعاون الإنمائي الوطنية، تؤدي دورا متزايدا في الجهود الرامية إلى معالجة حالة اللاجئين. ولتلك الجهات مساهمة قيّمة عليها أن تقدمها في المجالات التي لا تستفيد إلا القليل من المعونة الإنسانية، من قبيل التعليم، والعمل، وتقديم الدعم للمجتمعات المضيفة. ويسّره أن حكومة بنغلاديش طلبت من البنك الدولي أن يقدم دعما لها للتأقلم مع تدفق لاجئين من ميانمار. ويدعم البنك الدولي أيضا لبنان والأردن من خلال الآلية العالمية للقروض الميسرة، ويدعم اللاجئين في عشرات من البلدان الأخرى من خلال النافذة الفرعية للاجئين التابعة لمؤسسته الإنمائية الدولية. وينبغي أن تطلب الدول الأعضاء المساعدة في بداية أي حالة طوارئ. وإضافة إلى التركيز على المعونة الإنسانية، ثمة حاجة إلى إيلاء اعتبار للصورة الطويلة الأجل.

٤٨ - وأعرب عن موافقته على ضرورة تحقيق وفورات في التكلفة. وذكر أن المفوضية تكاتفت مع منظمات أخرى، وخفّضت التكاليف، وقللت من أوجه عدم الكفاءة، وذلك وفقا للصفقة الكبرى بشأن تمويل الأنشطة الإنسانية. وقال إن البنك الدولي دعا المفوضية إلى التعاون بشأن مشروع مشترك يتعلق بالبيانات، سيساعد على إيجاد نظام موثوق للبيانات بشأن التشريد القسري واللاجئين.

٤٩ - وقال إن الأشخاص المشردين داخليا مذكورون في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين ومع ذلك فإنهم ليسوا في صميم الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وتدرس المفوضية الكيفية التي يمكن أن تفي بها بمسؤولياتها المشتركة بين الوكالات أثناء أزمات التشريد الداخلي، لا سيما من حيث حماية الأشخاص المشردين داخليا، وإيجاد حلول، وإدارة المخيمات، ودعم الجهود المبذولة في مجال الإغاثة. وأشار إلى الميل إلى إعطاء أولوية للاجئين على الأشخاص المشردين داخليا، وقال إن المفوضية يجب أن تبيّن للمانحين أن كلتا المسألتين متساويتان في الأهمية. ومع زيادة المساهمة المقدمة

من المنظمات الإنمائية، أُفرج عن موارد يمكن إنفاقها على الحماية، الأمر الذي سيعود بالفائدة على كل من الأشخاص المشردين داخليا وعلى اللاجئين. وقال إنه قد عيّن مستشارا خاصا معنيا بالأشخاص المشردين داخليا لكي يستعرض الحالة، بهدف جعل المفوضية شريكا في ذلك المجال يمكن الاعتماد عليه بدرجة أكبر.

٥٠ - وأوضح أن لديه نفس الشواغل التي أعرب عنها عدد من الممثلين بشأن انخفاض عدد أماكن إعادة التوطين المعروضة من بلدان معيّنة، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كان يلاحظ أن لديها مع ذلك أكبر برنامج لإعادة التوطين في العالم. وذكر أن المفوضية تلقت تأكيدات من دول أخرى، من بينها بلدان أوروبية كثيرة، بأنها ستعرض مزيدا من أماكن إعادة التوطين. وإضافة إلى ذلك، تعهدت الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل في الآونة الأخيرة بإعادة توطين لاجئين من الجمهورية العربية السورية ومن أمريكا الوسطى. ومع ذلك، فإنه يشعر بالقلق بشأن الانخفاض لأن إعادة التوطين أداة لا غنى عنها لتقاسم المسؤولية.

٥١ - وفيما يتعلق بالحالة في ميانمار، ذكر أن اللاجئين الذين تقطعت بهم السُبل على الحدود قالوا إنهم لا يحصلون على دعم كافٍ. وحث الحكومة على السماح للوكالات الإنسانية بالوصول إلى شمال ولاية راخين، لكي تتمكن من مساعدة من بقوا هناك ومن كفالة ملاءمة الظروف قبل عودة آخرين. وأعرب عن سروره لأن المفوضية استطاعت أن تشارك في حلقة العمل التي عُقدت بشأن الإعادة إلى الوطن. وحث كلا من ميانمار وبنغلاديش على إشراك المفوضية في المفاوضات، قائلا إن المفوضية لا يمكن أن توفر خبرة ودعما فحسب بل سيضفي وجودها مشروعية على أي اتفاق بشأن الإعادة إلى الوطن.

٥٢ - وأخيرا قال، ردا على تعليقات ممثل العراق بشأن تقريره، إنه، على العكس مما فهمه ممثل العراق، أشاد في الواقع بالعراق للجهود التي يبذلها من أجل منح المواطنة للأشخاص عديمي الجنسية، الأمر الذي ساعد على الحد من انعدام الجنسية.

٥٣ - **السيد دياز كاراسو** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام ألبانيا، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وصربيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك، بالإضافة إلى جورجيا، فقال إن الاتحاد الأوروبي استقبل ١,٢ مليون شخص من ملتمسي اللجوء في عام ٢٠١٦. وأشاد بسخاء البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط التي استضافت الأغلبية الساحقة من اللاجئين، وبتضامن المجتمعات المضيفة التي تستوعب مجموعات من اللاجئين، لفترات ممتدة في كثير من الأحيان. وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد التزامه بدعم البلدان والمجتمعات المضيفة، داخل الاتحاد على نطاق العالم على حد سواء. ويشدد، في الوقت ذاته، على ضرورة تعزيز آليات توفير الحماية للاجئين، والأشخاص المشردين داخليا، والمهاجرين، وتحسين أحوالهم المعيشية، ووضع حلول طويلة الأجل لمعالجة حالتهم.

٥٤ - وأضاف قائلا إن من الأساسي عمل ما هو أكثر لمنع التشريد القسري، بجملة أمور من بينها معالجة أسبابه الجذرية. وكما أُكد مرارا، يلزم اتباع نهج شامل طويل الأجل لتحقيق هذا الهدف، لا يشمل دوائر العمل الإنساني فحسب، بل يشمل الجهات السياسية والإنمائية صاحبة المصلحة أيضا. وسيواصل الاتحاد الأوروبي منح أعلى أولوية لمبادرات تسوية النزاعات ومنعها.

٥٥ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تماما إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، الذي يشدد على أهمية تقاسم المسؤولية على نطاق عالمي والتضامن الدولي في الجهود الرامية إلى معالجة حالات اللاجئين، ويرحب أيضا بالحملة العالمية التي اقترحها الأمين العام لمكافحة كراهية الأجانب، وعلاوة على ذلك، يشيد الاتحاد بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لقيادتها الجهود الرامية إلى صياغة إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، الذي يشدد على التزام الدول الراسخ بمعالجة حالات اللاجئين على نحو أشمل وكريم بدرجة أكبر، ويحث جميع الدول على الاستفادة الكاملة من إمكانات هذا الإطار.

٥٦ - وأردف قائلا إن إطار الاتحاد الأوروبي السياساتي الجديد الموجه نحو التنمية لمعالجة التشريد القسري يرمي إلى تعزيز الاعتماد على الذات والقدرة على مواجهة الأزمات لدى المشردين والمجتمعات المضيفة لهم، وذلك بتعزيز سُبل العيش المستدامة والحصول على الخدمات الأساسية والتعليم. ويستخدم الاتحاد هذا الإطار السياساتي في برامجه الإقليمية للتنمية والحماية التي ينفذها لصالح اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم، وسينفذه على نحو منهجي في جميع المبادرات المستقبلية لمعالجة أزمات التشريد.

٥٧ - وأكد أن الاتحاد الأوروبي يقدّر تقديرا بالغا ما يقوم به العاملون والمتطوعون في مجال الإغاثة الإنسانية، الذين يعرّضون أرواحهم للخطر باستمرار لمساعدة المحتاجين، مع الإقرار بأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الإنسانية

تتعرض لضغط هائل لكي تنجز مهمتها وكثيرا ما تواجه قيودا شديدة على ميزانيتها. وفي الواقع، لئن كان من المشجع حصول المفوضية على دعم مالي أكبر حاليا من أي وقت في الماضي، فإن نفقاتها زادت بمقدار أربعة أمثال خلال العقد المنصرم بحيث بلغت ٤ بلايين دولار تقريبا ولا تزال هناك فجوات كبيرة في التمويل، الأمر الذي يجعل من المرجح أن تظل احتياجات أساسية غير ملباة. ولذا يحث الاتحاد الأوروبي البلدان المانحة على النظر في زيادة ما تقدمه من دعم للمفوضية وعلى العمل معها لتحديد سُبل تعزيز كفاءة عملياتها وفعاليتها، وفقا للصفقة الكبرى بشأن تمويل الأنشطة الإنسانية.

٥٨ - **السيد مينيلي** (جنوب أفريقيا): تكلم باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقال إن بلدان الجماعة تؤكد مجددا تمسكها بالمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلق بمركز اللاجئين واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا، والتي تُعتبر الصك الرئيسي الناظم لحماية اللاجئين في أفريقيا. وبناء على ذلك، تلتزم بلدان الجماعة باحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية وإعماله إعمالا تاما وبالمعايير الدولية لحماية اللاجئين، وتحث غيرها من البلدان على أن تحذو حذوها.

٥٩ - وأضاف قائلا إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تشعر بالقلق لتشريد أعداد ضخمة من الأشخاص من ديارهم قسرا نتيجة للاضطهاد، أو النزاع، أو حالات عنف أخرى. ومع أن وصول اللاجئين إلى بلدان صناعية ينال اهتماما عاما وسياسيا كبيرا، لا يزال عبء أثر تدفقات اللاجئين يقع بدرجة غير متناسبة على عاتق العالم النامي. وتشعر الجماعة بالقلق على وجه الخصوص من تخصيص مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين موارد مالية أقل لأفريقيا؛ ويمثل الدعم الدولي وتوفير تمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به، يتناسب مع نطاق التحديات على أرض الواقع وحجمها، أمرين أساسيين لصياغة حلول مناسبة ودائمة في القارة. وعلاوة على ذلك من الأهمية بمكان زيادة مستويات التمويل غير المخصص.

٦٠ - واستطرد قائلا إن الجماعة تؤيد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين وإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين تأييدا تاما، وتثني على البلدان التي بدأت في تطبيق هذا الإطار في جهودها الرامية إلى معالجة حالات اللاجئين الواسعة النطاق. وتهنئ الجماعة المفوضية أيضا على توسيعها نطاق مصادر التمويل الخاصة بها بالعمل مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية، وترحب على وجه الخصوص بتخصيص المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي بليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة للبلدان التي تستضيف لاجئين. ومع أن بلدان الجماعة ترحب بهذه المساعدة فإنها تحذّر من أي مبادرات من شأنها أن تفرض مزيدا من العبء على البلدان النامية في أفريقيا التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين.

٦١ - وتابع كلامه قائلا إن الجماعة، مع مواصلتها جهودها الرامية إلى معالجة محنة اللاجئين والمهاجرين، تسعى أيضا إلى معالجة الأسباب الجذرية للتشريد القسري. وتتضمن هذه الأسباب تخلُّف التنمية، التي تؤدي إلى تفاقم الفقر وانعدام المساواة والبطالة وقد تؤدي إلى نزاع مسلح. وتضع الدول الأعضاء في الجماعة أيضا إطارا سياساتيا إقليميا للتعامل مع ملتمسي اللجوء واللاجئين، وذلك تماشيا مع التزاماتها بموجب إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين.

٦٢ - وأعرب عن ترحيب الجماعة بتحديد المفوضية مجموعة من التوجهات الاستراتيجية ليسترشد بها عمل المفوضية حتى عام ٢٠٢١ وبإصدار خطة المفوضية المحدّثة ذات النقاط العشر بشأن حماية اللاجئين والهجرة المختلطة في عام ٢٠١٦. وأكد أن الدول الأعضاء في الجماعة ستواصل العمل مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة لدعم الحقوق المعترف بها دوليا لجميع الأشخاص المشردين قسرا الموجودين في أراضيها.

٦٣ - **السيد الميري** (المملكة العربية السعودية): قال إن بلده في صدارة البلدان التي تقدم مساعدة إنسانية للشعب السوري. فالمملكة العربية السعودية تستضيف نحو ٢,٥ مليون مواطن سوري، يتمتعون بحرية التنقل الكاملة داخل البلد. وحصل مئات الآلاف من السوريين على تصاريح إقامة في المملكة العربية السعودية ويحق لهم، مثل غيرهم من المقيمين، الحصول على التعليم وخدمات الرعاية الصحية مجانا. وفي الواقع، يتلقى أكثر من ١٤٠ ٠٠٠ طالب سوري تعليما مجانيا في مدارس المملكة العربية السعودية. ويتمتع السوريون في المملكة العربية السعودية أيضا بالحق في العمل، وهم معفيون من ضرائب معيَّنة. وتقدّم الحكومة أيضا دعماً لملايين من اللاجئين السوريين في الأردن وتركيا ولبنان، في حين يواصل مواطنون سعوديون كثيرون تقديم تبرعات مالية دعما لمبادرات عديدة ترمي إلى مساعدة الشعب السوري.

٦٤ - وأضاف قائلا إن المواطنين اليمنيين في المملكة العربية السعودية يُمنحون الإقامة أيضا وتتاح لهم فرص العمل، ويحصل نحو ٢٨٥ ٠٠٠ يمني على تعليم مجاني. وقدمت حكومة المملكة العربية السعودية أيضا أكثر من ٤٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات

المتحدة للتخفيف من محنة الأشخاص اليمنيين المشردين داخليا واللاجئين اليمنيين في جيبوتي والصومال، كما قدمت ما يقرب من ٦٠ مليون دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وتعهدت المملكة العربية السعودية أيضا بتقديم ٣٠ مليون دولار لدعم اللاجئين الأفغان في باكستان وبتقديم ٢٠ مليون دولار لمساعدة مسلمي طائفة الروهينغا.

٦٥ - **السيد فوروموتو** (اليابان): قال إنه في ضوء تزايد عدد الأزمات الإنسانية على نطاق العالم من المهم للغاية تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة حالة اللاجئين. وعلاوة على ذلك، من الواضح أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يُطلب منها أن تتحمل مسؤولية تتزايد باستمرار.

٦٦ - وأضاف قائلا إن اليابان أسهمت فعلا بنحو ١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للمفوضية في عام ٢٠١٧، بما في ذلك منح طارئة لتمويل عمليات المفوضية في آسيا، والشرق الأوسط، وأفريقيا. وهي تثني على الجهود التي تبذلها المفوضية لتعزيز شراكتها مع البنك الدولي، وتثق في أن هذه الشراكة ستكون مثالا للتنسيق الفعال بين الوكالات الإنسانية والوكالات الإنمائية.

٦٧ - وأكد أن إطار التعامل الفعال مع مسألة اللاجئين المقترح يكمّل العلاقة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي التي تشجعها الحكومة اليابانية. ولذا فإن اليابان ترحب ترحيبا حارا بعقد جزء خاص بشأن الإطار في اجتماع اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في عام ٢٠١٧، وتلاحظ مع الاهتمام تنفيذ الإطار في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

٦٨ - وأكد أن تعزيز الأمن البشري هو إحدى ركائز السياسة الخارجية لليابان. وقال إن اليابان تقدم، في جملة أمور، من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي والمنظمات الدولية المختصة، التدريب المهني والمساعدة التقنية في أوغندا لتحسين زراعة الأرز وتجري دراسة استقصائية شاملة في شمال ذلك البلد لتقييم احتياجات اللاجئين من جنوب السودان واحتياجات المجتمعات المضيفة. وستتاح نتائج هذه الدراسة في المستقبل القريب للحكومة الأوغندية والجهات المعنية الفاعلة في مجالي العمل الإنساني والعمل الإنمائي بهدف دعم المجتمعات المضيفة، وتحسين الاعتماد على الذات، وتيسير إعادة اللاجئين إلى وطنهم، ودعم جهود بناء السلام في جنوب السودان. ولمنع النزاعات - التي تشكّل أحد الأسباب الرئيسية للتشريد - من الأهمية بمكان تقديم دعم متواصل طويل الأجل، وتعزيز إعادة الإعمار والاستقرار، والتخفيف من الفقر، وتشجيع التنمية الاقتصادية.

٦٩ - **السيد سيروتي** (سويسرا): قال إن بلده يشعر بقلق بالغ إزاء الاتجاهات الموصوفة في تقرير المفوض السامي. ويجب أن ينص الاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين على تحسين الدعم المقدّم للدول والمجتمعات التي تستضيف المشردين، ويجب أن يؤكد من جديد أيضا ضرورة دعم المبادئ الإنسانية ومبادئ الحماية، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية والحق في طلب اللجوء. وتثق سويسرا في أن الاتفاق العالمي سيعزز الإرادة السياسية لجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة لتحسين تقاسم المسؤولية ووضع استراتيجيات لمعالجة الأسباب الجذرية للتشريد. وهي تدعو الجهات المعنية صاحبة المصلحة في المجال الإنمائي للقيام بدور أكبر في الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات الأشخاص الذين أُجبروا على ترك ديارهم، وبخاصة في حالات التشريد المطوّل. ويجب أن يكفل المجتمع الدولي أيضا توفير حماية ومساعدة كافيتين للأشخاص المشردين داخليا، ومن بينهم أولئك الذين شردتهم الكوارث الطبيعية.

٧٠ - وأعرب عن ترحيب سويسرا بتحديد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مجموعة من التوجهات الاستراتيجية ليسترشد بها عمل المفوضية حتى عام ٢٠٢١ وبالجهود الجارية لتحسين إدارة المفوضية، بما في ذلك في مقرها. وقال إن سويسرا تؤيد أيضا الجهود التي تبذلها المفوضية لتعزيز تقديمها المساعدة للأشخاص المشردين داخليا وتحث المفوضية على تحسين تعاونها المشترك بين الوكالات من أجل تحقيق ذلك الهدف. وحث الدول الأعضاء على تقديم دعم كافٍ للمفوضية لكي تتمكن من الوفاء بولايتها على نحو فعال.

٧١ - **السيد موراليس لوبيز** (كولومبيا): قال إن الحكومة الكولومبية اعتمدت تشريعات ونفذت سياسات وخططا وبرامج عديدة لتحسين حالة الأشخاص المشردين داخليا في البلد الذين اضطُروا إلى تركْ ديارهم بسبب النزاع المسلح. وتوفَّر في كولومبيا لضحايا التشريد القسري الحماية والمساعدة وسُبل الانتصاف، وينسّق النظام الوطني لمساعدة الضحايا وإعادتهم الشاملة إلى وطنهم الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الغاية من قِبَل المؤسسات المعنية في كولومبيا على كل من الصعيد الوطني، والصعيد المناطقي، وصعيد البلديات.

٧٢ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من أن أشخاصا كثيرين من المشردين داخليا في كولومبيا يعودون إلى المناطق التي طُردوا منها، فقد قرر الكثير منهم عدم العودة إلى ديارهم الأصلية، وإعادة بناء

سُبل عيشهم في المناطق التي استقروا فيها. وقد اتُّخذت تدابير خاصة لدعم حقوق أفراد الجماعات الإثنية المشردين وتوفير انتصاف جماعي.

٧٣ - وأردف قائلا إنه في عام ٢٠١٦ اعتمدت وحدة رد الأراضي الكولومبية مؤشرات لتيسير رد الأراضي إلى ملاّكها. وحصل ما يقرب من ٠٠٠ ٥ أسرة على أوامر قانونية بإعادة أراضيهم إليهم وتجري معالجة أكثر من ٠٠٠ ٣٥ طلب لرد الأراضي. وعلاوة على ذلك، تقوم وزارة الدفاع الوطني بإنفاذ التطبيق الآمن والمأمون لسياسة البلد المتعلقة برد الأراضي.

٧٤ - **السيد شيتينو** (إيطاليا): قال إن معظم الأشخاص الذين شُردوا قسرا تركوا ديارهم هربا من النزاع المسلح، أو العنف المعمّم، أو انتهاكات حقوق الإنسان. ومن دواعي الأسف أن كثيرين من أولئك الأفراد يقعون ضحية أيضا لسوء المعاملة، والاستغلال، والعنف، على يد أفراد شبكات الاتجار بالبشر في كثير من الأحيان، عند إقدامهم على رحلات محفوفة بالمخاطر بحثا عن الحماية الدولية. ومن الواضح أن العالم يشهد أسوأ أزمة إنسانية على الإطلاق، ومع معاناة بلدان نامية من تداعيات التشريد معاناة غير متناسبة، من الأهمية بمكان إعادة تقييم العلاقة بين التنقل البشري والتنمية وكفالة استكمال التدخلات الإنسانية في حالات الطوارئ بمبادرات إنمائية أطول أجلا.

٧٥ - وأضاف قائلا إن إيطاليا تثني على الجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإحداث تحوّل نموذجي في تعامل العالم مع التشريد القسري وذلك من خلال وضعها إطارا للتعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، وترحب بالشراكة الطويلة الأجل التي أقامتها المفوضية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وغيرهما من الشركاء في التنمية بهدف تخفيف الضغط على البلدان المضيفة، وتحسين اعتماد اللاجئين على أنفسهم، وتوسيع نطاق الاستفادة من حلول البلدان الثالثة، ودعم الظروف المواتية في البلدان الأصلية للعودة بأمان وكرامة. ويرتبط طابع أزمات اللاجئين المعاصرة ونطاقها ارتباطا لا ينفصم بتزايد تعقّد النزاعات المسلحة في العالم، وبتصاعد التطرف المصحوب بالعنف، وزيادة انتشار العنف الجنسي والجنساني، وأنشطة المتجرين بالبشر وجماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

٧٦ - واستطرد قائلا إن إيطاليا تسعى، بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن في عام ٢٠١٧، إلى إبراز أوجه التآزر الإيجابية القائمة بين عمل المجلس وولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فبإمكان مجلس الأمن، في الواقع، بالسعي إلى منع النزاعات وحلّها، أن يؤدي دورا محوريا في دعم الجهود التي تبذلها المفوضية لمعالجة حالة اللاجئين، والأشخاص المشردين، والعائدين، وعديمي الجنسية.

٧٧ - **السيد دي سوزا مونتيرو** (البرازيل): قال إن وضع اتفاق عالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين سيمثّل معلماً هاما بالنسبة للمجتمع الدولي مع سعيه إلى تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين. وفي عام ٢٠١٨، ستعقد البرازيل اجتماعا تشاوريا إقليميا بشأن الاتفاق العالمي، يجب أن يأخذ في الاعتبار قدرات فرادى البلدان؛ فمعظم البلدان التي تستضيف لاجئين موجودة في العالم النامي، وكثيرا ما تواجه تحديات كبيرة في تلبية احتياجات سكانها، ناهيك عن احتياجات اللاجئين. وتعتقد البرازيل أن تقاسم المسؤولية الفعال سيساعد هذه البلدان على دعم الحقوق الأساسية وتعزيز الإدماج الاجتماعي.

٧٨ - وأضاف قائلا إنه من الأهمية بمكان توسيع نطاق الفرص المتاحة لدخول بلدان ثالثة على نحو قانوني، لكي يتسنى لملتمسي اللجوء أن يجدو ملاذا في بلدان توفر لهم حماية كافية. وفي الواقع، مع أنه من الجوهري أن توفر الدول دعما ماليا كافيا للبلدان المضيفة، فإن هذه الدول يجب، في الوقت ذاته، ألا تعتمد سياسات هجرة تكون تقييدية بدرجة مفرطة. وفي هذا الصدد، تشعر البرازيل بالقلق لأن دولاً معينة اعتمدت سياسات لتقييد دخول اللاجئين وملتمسي اللجوء إلى أراضيها وبقائهم فيها تشكل انتهاكا للقانون الدولي والمبادئ الإنسانية.

٧٩ - وواصل كلامه قائلا إن البرازيل قد عززت سياسة الباب المفتوح الطويلة الأجل التي تتبعها بشأن اللاجئين. وقد التزمت بإعادة توطين نحو ٠٠٠ ٣ شخص متضررين بالنزاع في سورية، فضلا عن أشخاص مشردين من السلفادور وغواتيمالا وهندوراس، من بينهم، على وجه الخصوص، نساء وأطفال تعرضوا للعنف. وعلاوة على ذلك، اعتمدت البرازيل في الآونة الأخيرة قانونا معدّلاً بشأن الهجرة، يعزز، في جملة أمور، حقوق المهاجرين وييسر إدماج الرعايا الأجانب في المجتمع البرازيلي. وينشئ هذا القانون أيضا إجراءات لتحديد حالة انعدام الجنسية وييسر حصول الأشخاص عديمي الجنسية على المواطنة البرازيلية، تماشيا مع حملة ''أنا أنتمي'' التي تشنها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٨٠ - **السيدة كوهين** (أستراليا): قالت إن اعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين إنجاز تاريخي. وتترجم استراليا بالفعل الالتزامات التي تعهدت بها في الإعلان إلى عمل، وقدمت، إضافة

إلى التمويل المرن المتعدد السنوات الذي تقدمه لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٦,٩ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم تنفيذها إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين في إثيوبيا وأوغندا. وتوسّع أستراليا أيضا نطاق برنامجها لإعادة التوطين، وذلك بجملة أمور من بينها زيادة عدد أماكن إعادة التوطين المخصصة للاجئين من مناطق تجريبية معينة لإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، وتعهدت بالتزامات بتقديم تمويل متعدد السنوات لدعم مشاريع ترمي إلى تعزيز قدرة اللاجئين والمجتمعات المحلية على الصمود في أزمات التشريد المطولة.

٨١ - وأضافت قائلة إن أستراليا تؤيد بشدة إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين ولكنها تؤكد على أن الدروس المستفادة من الاستجابات العالمية لمسألة اللاجئين، بما في ذلك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يجب أن تسترشد بها الإجراءات اللاحقة. وتقف أستراليا على أهبة الاستعداد للعمل مع دول أخرى لإيجاد سُبل أكثر إنصافاً لتقاسم المسؤولية العالمية عن رفاه اللاجئين وتشدد على أن نجاح الاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين مرهون بدعم جميع الدول وأصحاب المصلحة الرئيسيين. وتشيد أستراليا بالجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حاليا لتلبية احتياجات الأشخاص المشردين داخليا، وتشدد على أن الدول ملزمة بتوفير الحماية والأمن للأشخاص المشردين داخليا في نطاق ولاياتها القضائية وبكفالة وصول المساعدات الإنسانية دون عائق إلى أولئك الأشخاص في جميع الأوقات.

٨٢ - واختتمت كلمتها قائلة إن الحكومة الأسترالية لديها التزام طويل الأمد بدعم حقوق النساء والفئات الضعيفة الأخرى داخل المجتمع، ومن بينها الأشخاص ذوو الإعاقة، الذين يمثلون نسبة تتراوح من ١٥ إلى ٢٠ في المائة من اللاجئين في العالم، وحثّت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على اتخاذ خطوات عملية لكفالة الاحترام التام للحقوق المنصوص عليها في ميثاق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني.

٨٣ - **السيد إدريس** (إريتريا): قال إن بلده يلتزم التزاما تاما بدعم القيم والمبادئ المنصوص عليها في الصكوك الدولية بشأن حماية اللاجئين ويعتقد أن من الجوهري، للتعامل بفعالية مع أزمة اللاجئين العالمية، معالجة الأسباب الجذرية للتشريد، بما في ذلك النزاعات المتكررة والمطولة، ونزعة المغامرة العسكرية، ومحاولات التحريض على تغيير النظام الحاكم في دول أخرى.

٨٤ - وأضاف قائلا إنه يجب إنشاء قنوات للهجرة الدولية تكون منظمة جيدا وغير تمييزية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن توفر الدول للاجئين الحماية التي يستحقونها بموجب القانون الدولي على نحو أكثر فعالية وذلك بالتمييز بين اللاجئين والمهاجرين لأسباب اقتصادية، ومن الضروري، لتحقيق هذا الهدف، أن تتخذ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبلدان المقصد إجراءات لتعزيز آليات فرز ملتمسي اللجوء.

٨٥ - واستطرد قائلا إن ثمة حاجة إلى تعاون دولي أكثر فعالية لكفالة سلامة وأمن الأشخاص المتنقلين، برا وبحرا على السواء، ومكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم. وتأسف إريتريا لكون حكومات معينة في أفريقيا تثير القلاقل السياسية وتجنّد متمردين مسلحين في مخيمات تمولها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتشترك في إدارتها. وقد أدى عدم ممارسة بعض مديري المخيمات الإشراف الفعال وعدم تحميلهم المسؤولية عن أفعالهم إلى إساءة استخدام الموارد المخصصة للاجئين وتحويل وجهتها. وفي الوقت ذاته، كثيرا ما تساء معاملة سكان المخيمات أو استغلالهم على يد المتجرين بالبشر.

٨٦ - وتابع كلامه قائلا إن إريتريا تعارض جميع عمليات الإعادة القسرية لرعاياها إلى الوطن أو عمليات طردهم من قِبَل دول أخرى. وتشجع، بالأحرى، الإريتريين على العودة إلى وطنهم طوعا وتقدم المساعدة للعائدين لكي تعينهم على أن يندمجوا مرة أخرى في المجتمع. ومع أن منظمات معينة، من بينها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تواصل الادعاء بأن العائدين عُرضة للاضطهاد في إريتريا، خلصت بعثة أوروبية لتقصي الحقائق في الآونة الأخيرة إلى أن تلك الادعاءات لا أساس لها.

٨٧ - ومضى قائلا إن المفوضية ينبغي أن تلتمس مدخلات من البلد المعني قبل أن تصدر مبادئ توجيهية بشأن الأهلية من أجل تقييم احتياجات الحماية الدولية لملتمسي اللجوء، بدلا من التخمين بشأن سياسات ذلك البلد أو التماس مدخلات من أطراف ثالثة. وفي هذا الصدد، فإن ادعاء المفوضية أن الإريتريين المهاجرين لأسباب اقتصادية لاجئون حقيقيون غير صحيح إطلاقا وأدى إلى تفاقم الاتجار بشباب من إريتريا وبلدان أخرى في المنطقة بنقلهم إلى أوروبا. وتُحث المفوضية، مرة أخرى، على إعادة النظر في مبادئها التوجيهية المتعلقة بالأهلية فيما يخص ملتمسي اللجوء من إريتريا.

٨٨ - **السيد الحسيني** (العراق): قال إن استيلاء الجماعة الإرهابية المسماة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)

على عدد من البلدات والمدن العراقية أجبر أعدادا هائلة من الأشخاص على البحث عن مأوى في مناطق أكثر أمناً. والواقع أنه منذ حزيران/يونيه ٢٠١٤، اضطر أكثر من ٣,٦ ملايين شخص إلى هجر ديارهم بسبب الجماعات الإرهابية. وقد اتخذت الحكومة العراقية إجراءات فورية للتصدي لهذا التحدي الهائل وتحسين حالة الأشخاص المشردين داخليا. وأنشأت، تحقيقا لهذه الغاية، لجنة رفيعة المستوى لتزويدهم بالمأوى والمساعدة الغوثية، وضمان تمتّعهم بإمكانية الحصول على ما يحتاجونه من خدمات. كما أنشأت الحكومة مخيمات للأشخاص المشردين داخليا في المناطق الآمنة وقدمت لهم الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم. وقامت بتبسيط إجراءات إصدار وثائق الهوية لهم، وتسعى إلى إدماج الطلبة المشردين داخليا في المدارس والجامعات، وتواصل دفع الرواتب الشهرية للموظفين المشردين داخليا.

٨٩ - وأضاف قائلا إن القوات المسلحة العراقية تبذل، في حملتها لتحرير المدن العراقية من سيطرة داعش، كل جهد ممكن لإنقاذ أرواح المدنيين، وأنشأت ممرات آمنة لإجلائهم من مناطق القتال، واتخذت كل الخطوات الممكنة لإنقاذ المدنيين الذين تستخدمهم عصابات داعش الإرهابية كدروع بشرية. واعتُرف، في الواقع، على نطاق واسع، بما في ذلك من قِبَل ممثل الأمين العام في العراق، بحرص القوات المسلحة العراقية على الحفاظ على أرواح المدنيين والتمسك بالمبادئ الإنسانية.

٩٠ - **السيد كاشايف** (الاتحاد الروسي): قال إن التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أمر أساسي، لأنها الهيئة الدولية الرئيسية المسؤولة عن حماية اللاجئين، والأشخاص المشردين داخليا، والأشخاص عديمي الجنسية. وقد زار المفوض السامي موسكو في شباط/فبراير ٢٠١٧ وأحاط علما بآفاق زيادة التعاون مع الاتحاد الروسي. ويعتزم بلده مواصلة تقديم مساعدته الشاملة للمفوضية في المستقبل، بما في ذلك دعم المانحين.

٩١ - وأضاف قائلا إن الاتحاد الروسي له خبرة كبيرة في التعامل مع اللاجئين، وإنه رحّب بمواطنين من نحو ٥٧ دولة كمهاجرين أو لاجئين في السنوات الأخيرة، كانوا أساسا من أوكرانيا وسورية وأفغانستان. وقد قام بكل شيء ممكن من أجل أكثر من مليون مواطن أوكراني وصلوا إليه في أعقاب النزاع المسلح الداخلي في أوكرانيا وهو ممتنّ للمفوض السامي لتقييمه الإيجابي لجهوده في هذا الصدد. ويتقيد الاتحاد الروسي بقواعد القانون الدولي في معاملته للأجانب والأشخاص عديمي الجنسية الذين يلتمسون اللجوء إليه وهو ينقّح حاليا قوانينه للحد من مدة الانتظار وتكلفة طلبات اللجوء وللنص على إنشاء مؤسسة جديدة لحماية ملتمسي اللجوء.

٩٢ - وأضاف قائلا إن الاتحاد الروسي يقدّر على وجه الخصوص الجهود التي تبذلها المفوضية لخفض أعداد عديمي الجنسية على نطاق العالم، بما في ذلك في الاتحاد السوفياتي السابق. ويرحب الاتحاد أيضا بالدور الرائد الذي تقوم به المفوضية في صياغة الاتفاق العالمي بشأن المهاجرين وإيجاد إطار للتدابير المتعلقة باللاجئين. وينبغي أن تتحسن إلى حد كبير حياة الأشخاص التي كُلّفت المفوضية بحمايتها، بشرط أن تعمل الدول الأعضاء معاً.

٩٣ - وأكد أن أجدى استجابة للتحديات المعاصرة المتعلقة بالهجرة هي التشجيع على تسوية النزاعات أو التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لتهيئة الظروف التي تتيح عودة اللاجئين طوعا إلى أوطانهم وإعادة اندماجهم في المجتمع. وقال إن حالة اللاجئين المعقدة السائدة في أوروبا وغيرها من المناطق ترجع بدرجة كبيرة إلى التدخل غير المسؤول من جانب بلدان غربية في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في محاولة منها لزعزعة استقرارها والإطاحة قسرا بحكومات تعتبرها غير مرغوب فيها. ويجب أن تتحمل الدول التي شاركت في هذه التدخلات المسؤولية أساسا عن توفير المساعدة للاجئين وللمهاجرين قسرا. فمفهوم تقاسم المسؤولية هو، على العكس من ذلك، مجرد وسيلة لإلقاء اللوم على آخرين. ويجب على الدول الأعضاء أن تبدي تضامنها إذا كان المراد أن يحل المجتمع الدولي مسائل اللاجئين وفقا للاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها.

٩٤ - **السيدة بروكس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يقدم أكثر من ٨ بلايين دولار كمعونة إنسانية في عام ٢٠١٧، بما في ذلك ما يقرب من ١,٥ بليون دولار لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولا تزال الولايات المتحدة ثابتة في دعمها للمفوضية وتحث جميع الدول على دعم عمل المفوضية من خلال توفير تمويل مرن وقوي ويمكن التنبؤ به. وفي الواقع، يجب أن تفي جميع الدول بالتزاماتها بزيادة مساهماتها المالية وتعزيز إدماج اللاجئين والاعتماد على الذات لديهم.

٩٥ - وأضافت قائلة إنه في ضوء تزايد فجوات التمويل ونطاق وحجم التحديات التي تطرحها تدفقات اللاجئين والمهاجرين على نطاق العالم، من الأساسي أن تبذل الجهات الفاعلة المعنية كل جهد

ممكن لزيادة فعالية عملياتها وكفاءتها. وتدعو الولايات المتحدة المفوضية إلى تعزيز الشفافية في تنفيذ الأنشطة المنصوص عليها في ميزانيتها لعامي ٢٠١٨-٢٠١٩ وإلى إجراء حوار مفتوح مع أصحاب المصلحة المعنيين، للحفاظ على الثقة في المفوضية والمساعدة على حشد مصادر تمويل يمكن التنبؤ بها. وعلاوة على ذلك، يجب على المفوضية أن تواصل اتباع نهج محوره الناس عند تصميم سياساتها وتنفيذها. وتشيد الولايات المتحدة بالإصلاحات الإدارية التي تنفذها المفوضية، والتي ستحسّن، في جملة أمور، الإشراف والمُساءَلة على كافة المستويات وتمكِّن المفوضية من الاستجابة بفعالية للتحديات الناشئة. وهي تحث المفوضية على مواصلة العمل مع شركاء متعددي القطاعات ومع الجهات الفاعلة الإنمائية وغير التقليدية، وعلى اتباع نهج موجه نحو الحلول من بداية حالات الطوارئ، حتى وإن بدت هذه الحلول بعيدة المنال.

٩٦ - **السيد قاسم آغا** (الجمهورية العربية السورية): قال إن أزمة اللاجئين السوريين هي مثال آخر للحكومات والأنظمة الحاكمة التي تستغل معاناة الشعب السوري. وهذه الحكومات نفسها قد جعلت من الأزمة الإنسانية في سورية سلاحا سياسيا لإسقاط الدولة السورية، وتحويلها إلى دولة مفككة لإثارة الفوضى. وقد ادعى مؤسس موقع ويكيليكس، في مقابلة مع Press Project، أن الخروج الجماعي من سورية هو جزء من استراتيجية للولايات المتحدة ضد الحكومة السورية، لأن تفريغ البلد من سكانه، وبخاصة المتعلمون، سيجعله على حافة الدمار. ومن هنا فإن سياسة ''الباب المفتوح'' الأوروبية تدعم سياسة الولايات المتحدة.

٩٧ - وأضاف قائلا إن الجميع رأوا كيف تتذرع تركيا باللاجئين السوريين للضغط على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للتعجيل بعملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت نفسه تواصل تركيا انتهاك حقوق الإنسان للاجئين، ولا سيما الأطفال، في المخيمات التركية، حيث وقع كثيرون منهم ضحية للاعتداء الجنسي، والاغتصاب، والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية. كما أن الأطفال السوريين ضحايا زيجات بالإكراه، ونسبة مئوية مرتفعة من العرائس السوريات في مخيمات اللاجئين في الأردن كُنّ قاصرات عند الزواج. وتشير التقارير الأوروبية إلى أن ٢٠ في المائة من جميع اللاجئين في أوروبا أتوا من سورية. وهو يتساءل لماذا زعم ممثل المملكة العربية السعودية أن بلده يستضيف ٢,٥ من ملايين اللاجئين السوريين، في حين أنه ورد في تقرير المفوض السامي (A/72/12) أنه ليس هناك سوى ١٣٣ لاجئا في المملكة العربية السعودية. وعلاوة على ذلك، لا تستضيف قطر سوى ١٧٧ لاجئا سوريّاً.

٩٨ - وأردف قائلا إن هناك إجابة واضحة على التساؤلات بشأن كيفية كفالة عدم ترك مزيد من السوريين لديارهم والكيفية التي يمكن بها مساعدة اللاجئين على العودة إلى وطنهم. فالإرهاب ضد الشعب السوري يجب أن يتوقف، وينبغي تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥). وعلاوة على ذلك، يجب إنهاء التدابير الانفرادية المتخذة من حكومات معينة ضد الشعب السوري، والتي أدت إلى إصابة الاقتصاد السوري بالشلل، وتدمير البنى التحتية، وإغلاق مئات من المصانع، وزيادة البطالة.

٩٩ - **السيد رسولي** (أفغانستان): قال إن أعدادا ضخمة من الأشخاص في مختلف أنحاء العالم قد أُجبروا على ترك ديارهم. وكثيرا ما يتعرض أولئك الأشخاص، الضعفاء ضعفا بالغا، للعنف أو سوء المعاملة، بما في ذلك على أيدي المتجرين بالبشر. ويجب على المجتمع الدولي، أولا وقبل كل شيء أن يسعى لتلبية احتياجات أولئك الأشخاص الضعفاء في استجابته للتدفقات الضخمة المستمرة للاجئين والأشخاص المشردين. ولكن، ما لم يتكاتف جميع أصحاب المصلحة المعنيين لمعالجة الأسباب الجذرية للتشريد، ستستمر معاناة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا بلا كابح.

١٠٠- وأضاف قائلا إن أكثر من مليوني أفغاني قد تركوا ديارهم نتيجة لانعدام الاستقرار السياسي، والتطرف، والإرهاب، وهم مسجلون كلاجئين في بلدان مجاورة. ولذا فإن مسألة اللاجئين والعائدين ذات أهمية محورية بالنسبة لحكومة أفغانستان، التي لا تزال ملتزمة بكفالة عودة اللاجئين الأفغان عودة آمنة وإعادة إدماجهم على نحو مستدام، وتعمل عن كثب مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية تحقيقا لتلك الغاية. وقد أنشأت الحكومة أيضا اللجنة العليا للهجرة واللجنة التنفيذية للأشخاص المشردين داخليا والعائدين، التي تعمل على تعميم إعادة الإدماج في الأطر الإنمائية القائمة. وعلاوة على ذلك، وبدعم من المفوضية، وضعت الحكومة أيضا خططا وبرامج لتقديم الخدمات الأساسية للأفغان المشردين داخليا والعائدين من الخارج. وتُتخذ خطوات أيضا لتعزيز التنمية وتيسير حصول العائدين على قطع من الأراضي بهدف كفالة إعادة اندماجهم في المجتمع على نحو مستدام. وتقوم حكومة أفغانستان أيضا بتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، وإصلاح الخدمة المدنية في البلد، وبذل كل جهد ممكن

لإعادة السلام على نطاق البلد؛ وهذه الخطوات ستيسر جميعها الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات المشردين. وكرر الإعراب عن امتنان حكومة بلده امتنانا بالغاً للمفوضية، والمنظمات الدولية المعنية، والبلدان المضيفة لما تواصل تقديمه من مساعدة لملايين اللاجئين والمشردين داخليا الأفغان.

١٠١ - **السيدة فام تي كيم آن** (فييت نام): قالت إن المجتمع الدولي يجب أن يتبع نهجا عالميا ويبحث عن حلول دائمة عند معالجة التحديات التي تطرحها التدفقات الكبيرة للاجئين والمشردين داخليا في العالم، وشددت على أن هذه التحديات ترتبط ارتباطا وثيقا بغياب السلام، والأمن، واحترام حقوق الإنسان. وقالت إن إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين يرسي مبادئ أساسية لإيجاد حل للتحديات المتعلقة بحماية اللاجئين والتشريد، ويقترح حلولا دائمة يمكن أن تيسر تقاسم الأعباء والمسؤولية. وعلاوة على ذلك، يجب على المجتمع الدولي، في جهوده الرامية إلى التخفيف من محنة المشردين، أن يولي اهتماما خاصا لحالة النساء والأطفال، المعرضين على وجه الخصوص للاستغلال على يد المتجرين بالبشر ومهربي المهاجرين.

١٠٢ - وأكدت أن على الدول أن تترجم الالتزامات التي تعهدت بها في إعلان نيويورك إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع، وذلك بجملة أمور من بينها إيجاد وسائل أكثر عدلا لتقاسم المسؤولية عن رفاه اللاجئين، واتخاذ إجراءات سياسية حاسمة وتوفير موارد مالية كافية، والدعم التقني، والمساعدة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للبلدان أن تنفذ سياسات اجتماعية واقتصادية محورها الناس وأن تعزز اندماج اللاجئين في المجتمع بجملة أمور من بينها تيسير استفادتهم من فرص التعليم والعمل.

١٠٣ - **السيدة موانغي** (كينيا): قالت إن بلدها، مثله في ذلك مثل المفوض السامي، يشعر بالقلق لتنفيذ بعض البلدان تدابير ترمي إلى إبقاء اللاجئين في مناطقهم الأصلية. وفي بعض المناطق، يُعاد اللاجئون وملتمسو اللجوء عند الحدود أو عبرها، إلى مناطق نزاع في بعض الأحيان، وهو ما يتعارض مع مبدأ عدم الإعادة القسرية، أو يتعرضون للعنف وسوء المعاملة في انتهاك واضح للمبادئ المنصوص عليها في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين. وتشعر كينيا بالقلق الشديد أيضا لخفض بلدان كثيرة عدد الأماكن المتاحة لإعادة توطين اللاجئين والمهاجرين خفضا كبيرا. وهي تثق في أن الاتفاق العالمي المقترح بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين سيتضمن عبارات واضحة وصريحة بشأن الحاجة إلى تقاسم الأعباء والمسؤولية على نحو أكثر عدلا ويمكن التنبؤ به فيما يتعلق بتحركات اللاجئين الكبيرة النطاق، وتتفق مع المفوض السامي في أن إعادة التوطين ستظل أداة لا غنى عنها لتحقيق هذا الهدف.

١٠٤ - وأضافت قائلة إن كينيا حافظت على سياسة الباب المفتوح لقبول اللاجئين وستواصل توفير الحماية لهم وفقا لقوانينها الوطنية والتزامات البلد عملا بالصكوك الدولية. وقد شهدت كينيا، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، حدوث زيادة كبيرة في عدد الوافدين الجدد من جنوب السودان؛ وهم يمثلون نحو ٠٠٠ ١٠٩ من اللاجئين المستضافين في مخيم كاكوما للاجئين الذين يبلغ مجموعهم ٠٠٠ ٢٠٠ تقريبا. وتعمل الحكومة عن كثب مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لحماية اللاجئين من جنوب السودان وجميع اللاجئين الآخرين في البلد وعلى تعزيز الاعتماد على الذات لديهم، وستواصل اتباع نُهج إقليمية شاملة لإيجاد حلول دائمة تلبي احتياجاتهم. وعلاوة على ذلك، في عام ٢٠١٧، استضافت كينيا، بدعم من الاتحاد الأوروبي والمفوضية، مؤتمر القمة الاستثنائي المعني بحماية اللاجئين الصوماليين وإيجاد حلول دائمة لهم وإعادة إدماج العائدين منهم في الصومال. وقد اعتمد مؤتمر القمة إعلان نيروبي بشأن اللاجئين الصوماليين، الذي يمثل التزاما سياسيا إقليميا تطلعيا بمعالجة حالة اللاجئين الصوماليين المطوّلة. وتنفذ كينيا خطة عمل نيروبي الشاملة لإيجاد حلول دائمة للاجئين الصوماليين، التي ستحقق جملة أمور من بينها تهيئة بيئة تمكينية لعودة اللاجئين الصوماليين الآمنة والمستدامة والطوعية وإعادة إدماجهم. وتدعو كينيا المجتمع الدولي إلى دعم ذلك المسعى، تماشيا مع مبدأ تقاسم المسؤولية المنصوص عليه في إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين.

١٠٥ - وأردفت قائلة إن استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين تطرح تحديات معقدة بالنسبة لكينيا، التي لا تزال تتلقى دعما غير كافٍ من المجتمع الدولي لتلبية احتياجات اللاجئين. وقد اضطرت الحكومة الكينية أن تغلق مخيم داداب للاجئين، الذي كان قد أصبح أحد أكبر مخيمات اللاجئين في العالم وقاعدة لتجنيد الإرهابيين والتخطيط لشن هجمات وتنفيذها في كينيا، وسعت الحكومة إلى نقل اللاجئين الموجودين فيه، بما في ذلك من خلال الإعادة الطوعية إلى مناطق آمنة في الصومال، وفقا للاتفاق الثلاثي المبرم بين كينيا والصومال ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومنذ عام ٢٠١٤، أعيد زهاء ٠٠٠ ٧٥ لاجئ صومالي إلى الصومال طوعا، بأمان وكرامة، وأعيد توطين ٠٠٠ ١٣ غيرهم في بلدان ثالثة. وتحث كينيا المجتمع

الدولي على اتخاذ إجراءات لتعزيز استقرار الصومال وتثق في أن الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر لندن المعني بالصومال، الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠١٧، وفي مؤتمرات دولية سابقة بشأن ذلك البلد، سيُتقيد بها.

١٠٦ - **السيد حساني نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن السياسات المزعزعة للاستقرار، والاحتلال الأجنبي، والإرهاب هي أمور لا تزال تجبر ملايين من البشر على ترك ديارهم. ومع وقوع عبء تداعيات التشريد بدرجة غير متناسبة على بلدان نامية، يجب بذل كل جهد ممكن لتشجيع التقاسم العالمي للمسؤولية والعبء عند معالجة حالات اللاجئين. فليس بإمكان أي بلد بمفرده أن يتعامل بفعالية مع تدفقات البشر الضخمة ولذا مما يؤسف له بشدة أن معظم الدول لم تف بتعهداتها بدعم البلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين: وهذا الوضع لا يمكن أن يستمر.

١٠٧ - وأضاف قائلا إن إيران توفر، منذ أربعة عقود تقريبا، المأوى لعدد من اللاجئين أكبر من عدد اللاجئين الذين يوفر أي بلد آخر المأوى لهم. وكان لتدفق عدد كبير للغاية من الأشخاص على إيران أثر على اقتصادها ومجتمعها. وتمسّ الحاجة إلى آلية قوية وشفافة لمساعدة البلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين، لا سيما بالنظر إلى أن بعض تلك البلدان، ومن بينها إيران، تواجه تحديات كبيرة أو استُهدفت بجزاءات لاإنسانية، ونتيجة لذلك لم يعد ممكنا ضمان توفيرها الخدمات الأساسية للاجئين.

١٠٨ - واستطرد قائلا إن إيران توفر خدمات رعاية صحية وخدمات تعليمية واسعة النطاق للاجئين الذين تستضيفهم، وتوفر لهم أيضا فرص العمل. وينتظم نحو ٤٢٠ ٠٠٠ طفل من الأطفال اللاجئين في المدارس وينتظم ٥٠٠ ٤ من أبناء اللاجئين في الجامعات في إيران، في حين عُثر زهاء ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئي على عمل في البلد. بيد أن إيران لا يمكن أن تظل تتحمل العبء الضخم الذي يمثله هذا العدد الكبير من اللاجئين إلى أجل غير مسمى.

١٠٩ - ومضى قائلا إن إيران تحُث المجتمع الدولي مرة أخرى على اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لحل مشكلة اللاجئين، بجملة أمور من بينها تشجيع إعادة اللاجئين المستدامة إلى بلدانهم الأصلية أو إعادة توطينهم في بلدان ثالثة. وفي هذا الصدد، مما يؤسف له أن عدد اللاجئين في إيران الذين تم توفير مأوى لهم في بلدان ثالثة خلال العقدين السابقين أقل كثيرا من عدد الأطفال الذين يولدون كل عام لأبوين لاجئين في إيران. ويجب ألا تتحمل دول أو مناطق معينة المسؤولية عن حماية اللاجئين، ويجب السماح لملتمسي اللجوء بطلب اللجوء في بلد من اختيارهم، على النحو المنصوص عليه في الصكوك القانونية الدولية.

١١٠ - **السيد بن عربية** (الجزائر): قال إن الأحوال الإنسانية ساءت إلى حد كبير في كثير من البلدان في الإثني عشر شهرا السابقة، وهو يلاحظ بقلق خاص الإحصاءات الواردة في تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا (A/72/354). ومع وقوع عبء تداعيات التشريد بدرجة غير متناسبة على عاتق بلدان نامية، يجب بذل كل جهد ممكن لتشجيع التقاسم العالمي للمسؤولية والعبء عند معالجة حالات اللاجئين، تماشيا مع الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تحسّن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الآليات التي تستخدمها لتحديد احتياجات اللاجئين، لكي يُولى الاعتبار الواجب للجهود التي تبذلها البلدان والمجتمعات المضيفة لتلبية تلك الاحتياجات. ويجب على المفوضية أيضا توفير مزيد من المعلومات عن أثر وجود اللاجئين على الخطط الإنمائية الوطنية للبلدان المضيفة.

١١١ - وأعرب عن اعتقاد الجزائر أن الإعادة الطوعية للاجئين إلى بلدانهم الأصلية بأمان وكرامة تظل، تماشيا مع روح اتفاقية عام ١٩٥١، هي أنسب سبيل لمعالجة حالات اللاجئين. وقال إنه من الأساسي، علاوة على ذلك، لإعمال آليات الاستجابة المبتكرة التي يدعو إليها إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، أن يتمسك المجتمع الدولي بالتزامه الجماعي بتقديم المساعدة، وتوفير الحماية، وصياغة حلول دائمة لحالات اللاجئين.

١١٢ - وذكر أن الجزائر تواصل تقديم المساعدة الإنسانية والمشاركة في جهود مستمرة لتيسير منع النزاعات وحلّها، وذلك كجزء من الجهود التي تبذلها منذ أمد طويل لمساعدة اللاجئين في شمال أفريقيا وغيرها من المناطق. وقد استجابت الجزائر لحالات طوارئ إنسانية عديدة وتستضيف عددا كبيرا من اللاجئين من سورية وليبيا ومالطة والنيجر وبلدان أفريقية أخرى. وتواصل الجزائر أيضا استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين الصحراويين الذين تركوا ديارهم في إقليم الصحراء الكبرى غير المتمتع بالحكم الذاتي، ولا تزال تدعو إلى إعادتهم الطوعية إلى وطنهم بأمان وكرامة ضمن إطار حل دائم يتمسك بحقهم في تقرير المصير. وتعرب الجزائر عن شكرها للبلدان المانحة التي قدمت المساعدة للاجئين الصحراويين في أراضيها، وتهيب بالبلدان الأخرى أن تحذو

حذوها. وسترحب الجزائر أيضا بأي إجراء إضافي تتخذه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتلبية احتياجاتهم.

١١٣ - **السيدة فيليتشكو** (بيلاروس): قالت إن ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هامة على وجه الخصوص بسبب الطفرة التي حدثت مؤخرا في عدد الأشخاص المشردين على نطاق العالم والعدد الكبير من الدول التي تتعامل مع عواقب ذلك. وينبغي أن تستتبع أي استجابة لتلك التحديات الهائلة جهودا استراتيجية وجهودا عملية على السواء. وعلى الصعيد العملي، ينبغي أن تتخذ الدول الأعضاء إجراءات ملموسة تتماشى مع التزاماتها بموجب إعلان نيويورك، كجزء من عملية شاملة تجسد مصالح جميع الأطراف. ويجب أن يكون الاتفاق العالمي الذي ينجم عن ذلك فعالا في الحد من تصاعد أعداد الأشخاص المشردين داخليا. أما على الصعيد الوطني، فقد تشاورت بيلاروس مع جميع أصحاب المصلحة لتبتّ في النهج الذي تتبعه فيما يتعلق بالاتفاقات العالمية المستقبلية بشأن اللاجئين والمهاجرين. وعلى صعيد استراتيجي، ينبغي أن تنسق الدول الأعضاء إجراءاتها تنسيقا أوثق. وقد كان تصاعد أعداد اللاجئين في السنوات الأخيرة نتيجة مباشرة للحروب والنزاعات، التي نجم الكثير منها عن استهزاء دول فرادى بالقانون الدولي. وقد نتج معظم المسائل التي اندلعت منذ بداية تسعينيات القرن الماضي عن العمل الذي لم يُنجز في نهاية الحرب الباردة. فقد اقترحت حكومة بلدها إطلاق عملية جديدة لتعزيز السلام، تشارك بها الجهات الفاعلة العالمية الرئيسية في مناقشات بشأن رؤية استراتيجية للعلاقات البنّاءة.

١١٤ - **السيد كاناي** (تركيا): قال إن مأساة التشريد الإنسانية تضاعفها الصعوبات المالية والاجتماعية - الاقتصادية التي تعاني منها البلدان والمجتمعات المضيفة. ويُبرز اعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين إقرار المجتمع الدولي بأنه من الأهمية بمكان إيجاد سُبل أكثر فعالية للتعامل مع عمليات التشريد الضخمة. وعلاوة على ذلك، تؤيد تركيا الجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة لوضع اتفاق عالمي بشأن اللاجئين بحلول عام ٢٠١٨، وتنفيذ إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين.

١١٥ - وأضاف قائلا إن تركيا تشجّع التعاون بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية بهدف تحسين توفير المساعدة للمشردين، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وذلك تماشيا مع الالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، الذي عُقد في اسطنبول في عام ٢٠١٦. ومن المهم، لإيجاد حلول دائمة للأزمات، اتباع نهج ''المجتمع بأسره'' الذي يضم أصحاب مصلحة متعددين، لا بهدف تقديم المساعدة الإنسانية للمحتاجين فحسب، بل لتعزيز قدرة اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم على الصمود أيضا.

١١٦ - وأردف قائلا إن تركيا تستضيف ما يقرب من ٣,٣ ملايين لاجئ، غالبيتهم العظمى من سورية. وهي تواصل حماية السوريين الموجودين في أراضيها، وتوفر لهم التعليم وخدمات الرعاية الصحية مجانا، وتتيح لهم العمل. وهي تتعاون أيضا مع الاتحاد الأوروبي للحد من عدد اللاجئين الذين يحاولون عبور بحر أيجة. وفي الواقع، يعترف الجميع بالجهود التي تبذلها تركيا لإنقاذ أرواح اللاجئين في البحر ومكافحة الاتجار بالبشر؛ وقال إنه لن يرد على ادعاءات ممثل النظام الحاكم السوري التي لا تستند إلى أساس. ويحث، بدلا من ذلك، المجتمع الدولي على تقاسم المسؤولية عن تلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل لجماعات اللاجئين في تركيا بطريقة منصفة.

١١٧ - وواصل كلامه قائلا إن تركيا تدرك جيدا أزمات اللاجئين المطولة في العالم، بما في ذلك أزمة اللاجئين الفلسطينيين المستمرة منذ عقود، ويساورها بالغ القلق إزاء المأساة الإنسانية التي تواجه مسلمي طائفة الروهينغا. وستواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى التخفيف من معاناتهم، وتشكر حكومة بنغلاديش لإبقائها حدودها مفتوحة ولسماحها بأن يتخذ أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ من أفراد طائفة الروهينغا مأوى لهم في أراضيها.

*رُفعت الجلسة الساعة ١٧:٥٥.*